



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور بشير - البيضا -
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية

(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيضا)

تحت إشراف الدكتورة: مداني حسبية

من إعداد الطالبتين:

عبيد مسعودة

بلعربي فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي	حمزة سايح
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	حسبية مداني
مناقشا	أستاذة محاضرة ب	نورة سداوي

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

اشكر الله عز وجل الذي آماننا بالقوة والعزم والإرادة
لإتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلىالأستاذة الفاضلة الدكتورة "مداني حسيبة "
التي لم تدخر جهدا في إرشادنا وتوجيهنا ومساندتنا رغم انشغالاتها والتزاماتها جزاها الله خيرا
وأتوجه بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة التي تحملت عناء قراءة هذه المذكرة قصد
إثرائها لتتير لنا الطريق سعيا منا لدعم رصيد البحث العلمي.
كما اشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل وقدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد
إلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة في إتمام هذا العمل.

جزاكم الله خيرا

إهداء

أهدى هذا العمل بكل فخر إلى
روح جدتي الطاهرة رحمها الله
لخضاري فاطنة
عسان يكون هذا العمل في ميزان حسناتها
كما أهديها إلى درعي الواقى وكنزي الباقي إلى من جعل منبع العلم اشتياقي إلى والدي أطال
الله في عمره
رمز العطاء وذرورة العطف والوفاء لك أجمل حواء أُمي الغالية أطال الله في عمرها
وأيضاً أهديه إلى سند المستقبل لا عيشبدو نهن ولا متعة إلا برفقتهم إخوتيا لأعزاء
والى رمز الصداقة وحسن العلاقة أصدقائيا لأحباء
وفي الأخير يارب...
يأرب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بان
الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح آمين يارب العالمين

مسعودة

إهداء

الحمد لله الذي أروع بني ادم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح
وغايته النجاح

(وقضى ربكأن لا تعبدوا إلاإياه وبالوالدين إحسانا)

على ضوء هذه الآية الكريمة أهدى ثمرة عملي

إلأعلى من وهبني إياه الله سيدي في الحياة من وقف جانبي ...شجعني على الاستمرار في النجاح إلى رمز الرجولة والحنية إلى من زرع الخير والأصالة فياأبي العزيز أطل الله في عمره

والى من اجتهدت وحرصت على نشأتي وتربيتي إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها إلى من يعجز اللسان على الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها إلأامي الحبيبة حفظها الله إلى من قاسموني طفولتي وابتسامة اليوم وأمل الغد إخوتياحبتني

إلى كل أصدقائيو من شاركني في عناء هذا البحث

إلى كل العائلة اخص بالذكر صاحبة القلب الكبير جدتي العزيزة التي لم تبخل عليا بالدعوات أطل الله في عمرها

فتيحة

ملخص:

الهدف من دراستنا هو تحليل دور وأهمية الرقابة المصرفية في تفعيل أداء البنوك التجارية باعتبار الرقابة المصرفية والأداء البنكي وظيفتين مكملتين لتخطيط وتنظيم أي عمل مصرفي والحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك، وحماية حقوق المودعين حيث أن الرقابة المصرفية عملية مهمة في أي بنك فهي تسعى إلى تنفيذ ومتابعة الخطط بشكل جيد مع توجيه صحيح وتمنع الوقوع في المخاطر.

توصلت دراستنا إلى إن الرقابة المصرفية وتقييم الأداء عمليتان تساهم في تحقيق الاستقرار والسلامة في النظام المصرفي والمالي ككل وخاصة في ظل التطورات الراهنة وتفشي الأزمات المالية والمصرفية حيث قامت لجنة بازل بإصدار مبادئ للرقابة المصرفية الفعالة تهدف إلى مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد نشاط البنك وتأكيد أهميتها في المجال المصرفي. وأيضاً معرفة تقييم الأداء البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال ثلاث سنوات حيث حاولنا استعراض مفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المصرفي وكيفية قياسه بمختلف مؤشرات حيث أن تقييم الأداء من قبل البنك يتيح له إمكانية رفع وتحسين مستوى الأداء.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية؛ الأداء البنكي؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ABSTRACT :

The aim of this study is s to analyze the role and importance of banking control in activating the performance of commercial banks. Banking control and bank performance are complementary functions to plan and organize any banking business, safeguard the integrity of banks' financial centres and protect the rights of depositors. Banking control is an important process in any bank. It seeks to implement and follow up plans well with proper guidance and prevent risk.

Our study found that banking oversight and performance appraisal are processes that contribute to the stability and safety of the banking and financial system as a whole, especially in the light of current developments and the prevalence of financial and banking crises. The Basel Committee issued principles for effective banking oversight aimed at addressing the various risks that threaten the bank's activity and emphasizing its importance in the banking field. We have also tried to review the concepts of bank performance appraisal and how it is measured in its various indicators. The bank's performance appraisal allows it to raise and improve performance..

Keywords : banking supervision ,performance appraisal, Agriculture and Rural Development Bank.

الصفحة	فهرس المحتويات
	الآية القرآنية
	الشكر
	الإهداء
	الملخص باللغة العربية والانجليزية
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال والجداول
	قائمة الملاحق
	المقدمة
30-1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية والتقييم البنكي
1	تمهيد
1	المبحث الأول: مفهوم الرقابة المصرفية
1	المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية ومبادئها
1	أولاً: تعريف الرقابة
2	ثانياً: تعريف الرقابة المصرفية
3	ثالثاً: مبادئ الرقابة المصرفية
4-3	رابعاً: أهمية الرقابة المصرفية
5-4	خامساً: أسس الرقابة المصرفية الفعالة
5	المطلب الثاني: لجنة بازل لرقابة المصرفية
9-6	أولاً: لجنة بازل الأولى
11-9	ثانياً: لجنة بازل الثانية
13-12	ثالثاً: لجنة بازل الثالثة
13	المطلب الثالث: أنواع وأهداف الرقابة المصرفية
17-14	أولاً: أنواع الرقابة المصرفية
19-17	ثانياً: أهداف الرقابة المصرفية
19	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء في البنوك التجارية
19	المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وأهدافها

19	أولا: تعريف البنوك التجارية
20	ثانيا: أهداف البنوك التجارية
20	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء
20	أولا: تعريفا لأداء
21	ثانيا: تعريف تقييم الأداء
22	ثالثا: مراحل عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية
22	رابعا: مجالات تقييم الأداء في البنوك التجارية
23	خامسا: أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية
23	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية وأهدافه
24-23	أولا: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية
25	ثانيا: أهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية
26	المبحث الثالث: دراسات السابقة
27-26	المطلب الأول: الدراسات الأجنبية
29-27	المطلب الثاني: الدراسات المحلية
30	خلاصة الفصل الأول
60-30	الفصل الثاني: دور الرقابة المصرفية في تفعيل الأداء البنكي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض
32	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
32	المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
33-32	أولا: التعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وطنيا
33	ثانيا: التعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولائيا
33	المطلب الثاني: مهام وأهداف ومبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية
34	أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
35-34	ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
36-35	ثالثا: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية
36	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك ومختلف مصالح وكالة البيض
39-36	أولا: مختلف مصالح وكالة بدر البيض
39	المبحث الثاني: الرقابة المصرفية في الجزائر

41-40	المطلب الأول: هيئات الرقابة المصرفية في الجزائر
42	أولا: اللجنة المصرفية
43	ثانيا: مركزية المخاطر
43	ثالثا: مركزية عوارض الدفع
44	رابعا: جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد
44	خامسا: مركزية الميزانيات
44	المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية في الجزائر
45	أولا: الرقابة المكتبية
45	ثانيا: الرقابة الميدانية
46	ثالثا: الرقابة الخارجية محافظو الحسابات
46	رابعا: الرقابة الداخلية
47-46	المطلب الثالث: واقع الرقابة المصرفية في الجزائر
48-47	أولا: القواعد الرقابية المعتمدة في الجزائر
49-48	ثانيا: مدى توافق نظام الرقابة الاحترازي في الجزائر مع متطلبات لجنة بازل الأولى والثانية
50	ثالثا: مقارنة النظم الرقابية الاحترازية مع مبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية
50	المبحث الثالث: الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء وكالة بدر ولاية البيض
50	المطلب الأول: الرقابة المتبعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
51	أولا: الرقابة المصرفية المتبعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
52-51	ثانيا: المهام التي يقوم بها المراقب
52	ثالثا: أدوات الرقابة المستخدمة في الوكالة
53-52	المطلب الثاني: تقييم مجالات الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
53	أولا: الرقابة على القروض
53	ثانيا: الرقابة على التسيير
54-53	ثالثا: الرقابة على الصرف
54	رابعا: مراقبة الأعمال الإدارية
54	المطلب الثالث: تقييم الأداء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
55	أولا: تقييم الأداء في الوكالة
60	ثانيا: تقييم الأداء المالي في الوكالة

	خلاصة الفصل الثاني
	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
55	مؤشرات الربحية لووكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2017-2019	1
56	مؤشرات السيولة لووكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2017-2019	2
57	مؤشرات كفاية رأس المال لووكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2017-2019	3
59-58	مؤشرات توظيف الأموال لووكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2017-2019	4

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
17	أنواع الرقابة المصرفية	1
19	أهداف الرقابة المصرفية	2
39	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	3
49	المقارنة بين النظم الاحترازية مع مبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية	4
56	مؤشرات الربحية لو كالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2017-2019	5
57	مؤشرات السيولة لو كالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2017-2019	6
58	مؤشرات كفاية رأس المال لو كالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2017-2019	7
59	مؤشرات توظيف الأموال لو كالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2017-2019	8



مقدمة

تعتبر البنوك إحدى الركائز الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة لما لها من دور أساسي لاقتصاد، وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث نظرا لمساهمتها في دعم وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية وكذا محافظة على سلامتها فسلامتها تعكس أداء الاقتصاد كون فعاليته تعد من الأسباب الرئيسة لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي لأي مجتمع، غير أن استقرارها مرهون بعدة تغيرات أهمها صيانة الوحدات المكونة لها خاصة البنوك التجارية كونها مسؤولة على تمويل الأنشطة الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال المحلية وكذا الخارجية لذا وجب العمل على تطوير هاته البنوك لاستمرارها في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة بالمنافسة والتقدم التكنولوجي والتي أصبحت لها تحديدات تعيق من تطورها وتحقيق نشاطها وأهدافها كتعرضها لمخاطر وبالتالي كان لا بد من تأسيس نظام مصرفي رقابي فعال يسمح للبنوك بمراقبة للمهنة المصرفية، والجزائر كالعديد من دول العالم قامت بتطبيق الرقابة المصرفية التي استوحتها من معايير لجنة بازل الدولية لرقابة المصرفية على البنوك لسلامتها واستقرارها حيث اعتمدت مجموعة من قواعد سميت بقواعد الاحترازية وكذا يجب عليها أن تهتم بتقييم أدائها بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص وأيضا بعملية الرقابة المصرفية. حيث يحظى أداء البنوك التجارية بأهمية بالغة أداء الباحثين، وتعد عملية الرقابة المصرفية وتقييم الأداء إحدى وظائف الإدارة وجزء من أعمالها الرئيسة وان من أهم نتائج استخداماتها في البنوك التجارية أنهما تمكن المديرين من توفير الموارد المتاحة بفاعلية أكبر وذلك من اجل تحقيق أهداف البنك التجاري وتكمن هذه العملية في تقييم الدوري لمختلف نشاطات باختيار انسب المعايير والمؤشرات لقياس أدائها لمنافسة المحلية والدولية.

الإشكالية الرئيسة:

ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة في:

ما مدى فعالية الرقابة المصرفية في تفعيل أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض؟

وبغية الإلمام بحيثيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

— ماذا نقصد بالرقابة المصرفية وهل توجد علاقة بين رقابة المصرفية وأداء البنوك التجارية؟

— ما مضمون الرقابة المصرفية؟

— ما هو واقع الرقابة المصرفية في الجزائر؟

الفرضيات:

تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:



- الرقابة المصرفية عنصراً أساسياً لاستثمار البنوك وتأكيد من سلامتها حيث توجد علاقة بين الرقابة المصرفية وأداء البنوك التجارية؛

- تحقق الرقابة المصرفية استقرار البنوك خاصة البنوك التجارية في ظل التغيرات والأزمات المصرفية؛

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى:

- إلقاء الضوء على مفهوم أداء البنوك التجارية والرقابة المصرفية؛
- الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة المصرفية على البنوك التجارية؛
- إبراز أهمية الرقابة المصرفية والدور الكبير الذي تلعبه في تفعيل أداء البنوك التجارية.

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية البحث من كونه أحد أهم المجالات الاقتصادية التي تعنى بالجهاز المصرفي ألا وهو موضوع الرقابة المصرفية الذي يحتل أهمية ومكانة كبيرة في النظام المالي بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة:
- كشف الطبيعة الرقابية على المصارف ومعرفة أبعاد الرقابة في تصويب أو تغيير بعض الأنشطة المصرفية؛
 - معرفة دور الرقابة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية.

حدود الدراسة:

من الناحية المكانية، تناولت الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض، أما عن حدود الدراسة زمنياً فشملت الفترة (2017-2019).

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوصف الجانبي النظري المتعلق بالرقابة المصرفية وتقييم أداء البنوك التجارية وإيجاد العلاقة بين المتغيرات لتسهيل عملية الدراسة وبلوغ نتائج أكثر دقة في نهاية البحث وكذا دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض، واعتماد المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذا التقارير المالية الخاصة بالبنك محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

يتكون العمل الذي نحن بصدد تقديمه من مقدمة وخاتمة وفصلين ففي **الفصل الأول** من خلال ثلاثة مباحث قمنا بدراسة الإطار النظري لكل من الرقابة المصرفية وتقييم أداء البنوك التجارية، حيث تناولنا في المبحث الأول الرقابة المصرفية (تعريفها، وأهميتها وأنواعها)، ليخصّص المبحث الثاني لاستعراض ماهية الأداء البنكي ودور الرقابة المصرفية في تفعيله، أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى عرض بعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية.

أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه للدراسة التطبيقية في بنك، من خلال ثلاثة مباحث استعرض المبحث الأول تطور الرقابة المصرفية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى الرقابة المصرفية في الجزائر، وأخيرا في المبحث الثالث تم بيان دور الرقابة المصرفية في تفعيل أداء البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض.

ننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، وكذا أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للرقابة
المصرفية والأداء
البنكي

تمهيد:

تعتبر الرقابة المصرفية من أحد أهم الوظائف الأساسية في البنوك التجارية، ومن أحدث العمليات التي تعتمد عليها المصارف في تسير أعمالها، والتحقق والتأكد من توافق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له واتخاذ الإجراءات المناسبة وحماية أنشطتها من المخاطر التي تهددها أو التقليل من حدوثها وان الرقابة المصرفية في البنوك ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها.

المبحث الأول: مفهوم الرقابة المصرفية

نتيجة التطور الذي طرأ على النشاط الاقتصادي وندرة الموارد المتاحة ومع ظهور أزمات، كان لابد من استخدام الرقابة المصرفية لإنشاء جهاز مصرفي قوي من أجل تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية في شتى مجالات.

المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية ومبادئها

تعددت مفاهيم الرقابة المصرفية من باحث إلى آخر فالرقابة من إحدى الموضوعات المهمة لضمان استمرار وسلامة البنوك خاصة البنوك التجارية.

أولاً: تعريف الرقابة

قبل أن نقوم بتعريف الرقابة المصرفية نعرف الرقابة بصفة خاصة:

يقصد بالرقابة¹ لغويًا بالمحافظة على الشيء وصونه وحراسته كما تعني الاحتراز والتحوط والمراعاة، ومفهوم الرقابة مأخوذ من الرقيب والارتقاب، والرقيب يعرف بأنه الحافظ والمنتظر الذي لا يغيب عنهما امر وهو من أسماء الله الحسنى والارتقاب هو الانتظار وفي الآية الكريمة «فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وانت على كل شيء شهيداً». (سورة المائدة: الآية 117)

¹بشرى مهدي صالح الطائي. إيمان شاكر محمد، متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية وأثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الدراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 40 الفصل الثالث، 2017، ص 139-

اما اداريا فتعني الرقابة وظيفة اساسية من وظائف الادارة والتي تستطيع المنظمة عن طريقها التأكد من تحقيق الاهداف وتنفيذ الخطط بالاستعانة بمجموعة من المعايير الموضوعية مسبقا وتم وصف مصطلح الرقابة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين على انه "دور الاشخاص الذين يعهد اليهم بالإشراف والمراقبة وتوجيه الوحدة، ويعد هؤلاء الاشخاص المسؤولون عن الرقابة عادة مسؤولين عن ضمان . فالرقابة هي عملية ادارية تهدف بالدرجة الاولى الى التأكد من احترام البنوك لأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول والقواعد المحاسبية والوقائية، والتحقق من العمليات التي تقوم بها البنوك، تحترم القواعد والمعايير المحددة، اضافة الى التعرف على مواطن الخطر والاهمال لتصحيحها.¹

الرقابة هي: «جزء أساسي لا يتجزأ من العملية الإدارية وهدفها الأساسي هو التحقق من ان التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة الموضوعية، فعملية الرقابة مسؤولية أساسية لإدارة، والهدف منها كشف مواطن الضعف والاختفاء، بغرض تصحيحها ووضع النظم الكفيلة بعدم تكرار تلك الأخطاء».²

ثانيا: تعريف الرقابة المصرفية

الرقابة المصرفية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يقوم بها البنك المركزي لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح، وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الامر الذي يوفر نظام مالي سليم يساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره.³

الرقابة المصرفية هي التحقق مما اذا كان كل شيء في البنك يحدث وفق للخطة المستهدفة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم اعدادها من عدمه، ومن اهم اهدافها توضيح نقاط الضعف والاختفاء بغرض منع تكرارها.⁴

الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والاجراءات والاساليب التي تسير عليها او تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك، بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية، توصلنا الى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المدعين والمستثمرين.¹

¹ احمد بلودين، الوجيز في القانون البنكي دار بلقيس، الجزائر 2009، ص 60.

² عبد المؤمن علي، الرقابة المصرفية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية طبعة 2 الجزائر 1989 ص 6.

³ عقبة الرضا، ريم غنام دور المصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى والية تفعيله، مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية سورية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثاني، 2005 ص 6

⁴ عبد الحميد محمد الشواربي، ادارة المخاطر الائتمانية، منشأة المصارف للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2005 ص 18

الرقابة "هي مجموع الاجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية والتي تهدف الى ضمان السير الحسن للقطاع المالي والمصرفي، حيث ان جزءا من هذه الاجراءات تعتبر من حيث المبدأ مماثلة لتلك الموجودة في الصناعات الأخرى مثل: الالتزامات التي تعرضها المستهلك (الشروط الصحية، البيئة..... الخ) غير ان الرقابة في القطاع المصرفي تعني الموازنة بين المخاطرة والمردودية»²

ثالثا: مبادئ الرقابة المصرفية

لا بد من وجود مبادئ ونظم تحكم الرقابة المصرفية من اجل نجاحها ولتحقيق رقابة كاملة على البنوك التجارية ومن بين هذه مبادئ نذكر ما يلي.

1- المبادئ الادارية: من مبادئ الادارة المتعارف عليها مبادئ تقييم وتوزيع العمل بين الموظفين، لتحديد مراكز المسؤوليات ومن ثم تحديد اختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل موظف، فمثلا هناك قسم للحسابات الجارية واخر للكمبيالات، قسم الخزينة، قسم المقاصة..... الخ وهذا لتسهيل العملية الرقابية، ومحاسبة كل مسؤول وموظف عن اوجه التقصير في العمل بعد اعطائه قدرا من الصلاحيات كما انها تشمل مبدأ وضوح الاهداف الرئيسة والثانوية، حيث يسترشد المسؤول بهذه الاهداف ويعمل جاهدا على تحقيقها.

3

2- مبدأ وضوح الاهداف بالنسبة لمبدأ وضوح الاهداف الرئيسة منها والثانوية، فهو امر له اهمية بالغة حيث ان المسؤول في البنك يسترشد بهذه الاهداف في اداء مهامه الموكلة اليه.⁴

3- المبادئ المحاسبية: ومرتبطة بالمبادئ الادارية، اذا يجب تضامن كل من النظامين الاداري والمحاسبي على تحقيق اهداف البنك من اهم هذه المبادئ مبدأ السيولة، مبدأ الربحية، مبدأ الضمان.

¹ صلاح الدين محمد امين الامام، صادق راشد الشمري تفعيل انظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفقا لمعايير الدولية نظام CRFTE نموذج مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد العراق السنة الرابعة والثلاثون، العدد 60، 2011، ص. 355

²طرشي محمد.. بوفليج نبيل الرقابة المصرفية وسبل تطورها وتعزيزها في ظل انتشار الأزمات المالية، حالة الجزائر مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلة 2 العدد 2، جوان 2017 ص 90

³عبد الحميد محمد الشواربي، مرجع سابق ، ص 809

⁴عبد الله خالد امين، التدقيق في البنوك معهد الدراسات مصرفية، عمان، الاردن 1998، ص 115

فالسائلة تعني الاحتفاظ بقدر معين من النقدية سواء في شكل نقد او شبه نقد، يسهل تحويله الى السائلة بسرعة وبدون مخاطر لتلبية طلبات العملاء، اما الربحية فتعني تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح وبأقل مخاطرة، في حيث مبدأ الضمان هو المبدأ الذي يعكس الثقة بالبنك، اذ هناك تناسب عكسي بين السائلة والربحية وتناسب طردي بين السائلة والضمان، وكلما انخفضت نسبة السائلة زادت الربحية مع ارتفاع المخاطر وانخفاض درجة الضمان. الى جانب هذه المبادئ يجب ان تكون الطرق والاجراءات المحاسبية موضوعة بشكل جيد ومنظم، وان تكون سهلة التنفيذ وواضحة للجميع وتساعد على فرض الرقابة على النقد في البنك¹

رابعاً: اهمية الرقابة المصرفية

تعد البنوك من اهم قنوات لجمع الاموال وبناء الهيكل الاقتصادي، لأي دولة من خلال تنوع خدماتها المالية وتطوير مبادئها وفرض رقابة مصرفية لتنظيم قانوني محكم.

وتكمن اهمية الرقابة المصرفية على النظام المصرفي لأسباب التالية:²

1- تمثل المصارف المكان الذي يحتفظ فيه المجتمع بأمواله على شكل ودائع، وعليه فإن من الضروري توفير الحماية والضمان لهذه الاموال، من خلال وسائل الرقابة كما ان المصارف تحتل مركزاً مهماً في نظام الدفع، الذي يستعمله كل من الافراد والحكومة والمؤسسات المالية الاخرى؛

2- تعمل الرقابة على المصارف الى توجيه الاستثمارات التي تقوم بها نظراً لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية طويلة الاجل او متوسطة الاجل او قصيرة الاجل؛

3- تعمل على رقابة استثمارات المصارف ومن ثم الحد من المخاطر التي قد تتعرض في هذه الاستثمارات؛

4- كبر عدد عمليات المصارف وتشعبها وتدخلها يستلزم وجود نظم رقابية محكمة تؤكد سلامة ودقة هذه العمليات، وضعت قيدها، وتقليل من الاخطاء لأقل حد ممكن خلال الرقابة؛

¹ ابن الشيخ محمد امين دور الرقابة المصرفية في تفعيل اداء البنوك التجارية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي في علوم التجارة تخصص بنوك كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف مسيلة 2014 ص 45

² نور الهدى عبد الكاظم راضي، اساليب الرقابة المصرفية، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد 52، نوفمبر 2019 ص 426

5-المصارف من المنشآت المالية التي لها اتصال مع الجمهور بشكل مستمر وعلى نطاق واسع مما يقتضي، وجود نظم دقيقة محكمة للمحاسبة، والرقابة ولصغر حجم رؤوس اموال المصارف، مقارنة بحجم موجوداتها ومتطلباتها بسبب اعتمادها على اموال المودعين، في ممارسة نشاطاتها من خلال ارتكازها على هامش الفائدة بين الايداع واقراض؛

6-تكمّن نظم الرقابة على المصارف من اداء خدماتها المصرفية لعملائها، بدقة وسرعة مما يؤدي الى اجتذاب العملاء وشركائهم ويساعد ذلك على استخدام الوسائل الالية والالكترونية، المستحدثة ومن ثم تأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية؛

7-ان اكبر دليل على اهمية الرقابة على اي نظام مصرفي قائم وتوسع اطار الاهتمام بها وتوجه الانظار الى امكانيات تقوية التعاون، في هذا المجال على مستوى الاقليمي، وطرحت فكرة ايجاد ترتيبات للرقابة الاقليمية او على الاقل نوعا من انواع التشاور الاقليمي في اعقاب الازمة الاسبوية وخاصة من جانب الحكومات المتقارنة في وجهات الخطر والتي كان لها الاستعداد التام والرغبة الكافية لإنشاء ليات دفاع اقليمية لمواجهة ظروف عدم الاستقرار العالمي¹

خامسا: أسس الرقابة المصرفية الفعالة:

تستند الرقابة المصرفية الفعالة إلى ثلاث ركائز أساسية ومهمة تتمثل في ما يلي²:

1-التشريعات المصرفية:

يجب أن تحدد التشريعات المصرفية، مفهوم البنك اولا والذي يشمل عموما قبول البنوك للودائع ومنحها للقروض، كما أن عليها تحديد صلاحيات سلطة الرقابة على البنوك والتي تتمثل في ما يلي:

-تحديد معايير ترخيص المصارف؛

¹رتيبة عبه، مساهمة الرقابة المصرفية في تحسين نشاط البنوك التجارية مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة 2018، 2019 ص 41

²جليلة عبد الجليل ليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية دراسة حالة الجزائر اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم

الاقتصادية تخصص نقود وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة احمد دراية ادرار الجزائر 2018/2019 ص 39 40

- حفاظ السلطات الرقابية على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك ، وأن يكون الإفصاح عن هذه المعلومات بنصوص قانونية؛

- أن تكون صلاحيات السلطات موضوعة بنصوص قانونية، من أجل فرض قدراتها مثل إلغاء رخصة البنك وتحديد النشاطات التي يمكن للبنك ممارستها؛

- توفر أحكام توضح عملية الرقابة على أنشطة البنوك ، التي تعمل في أكثر من دولة .

2-السلطات الرقابية: يجب ان تتمتع السلطة الرقابية بالاستقلالية ,حتى تقوم بدورها على أحسن وجه كما يجب ان تخضع للمساءلة من طرف جهة مختصة وعادة ما تكون البرلمان , في الكثير من دول العالم.

3-البيئة المحاسبية والقانونية: يعتبر الإطار المحاسبي والقانوني ضروري للرقابة الفعالة ,ومفيد أيضا بالنسبة للبنوك من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية.

3-1الإطار القانوني: يعالج الإطار القانوني ما يلي :

-تشكيلة البنك,ملكيته, الحقوق والالتزامات للمالكين ؛

-حقوق الملكية وبالأخص الوسائل التي من خلالها يمكن للبنك حيازة الضمانات الممنوحة له مقابل القروض المقدمة ؛

-العسر المالي وتصفية البنك ؛

3-2الإطار المحاسبي: يعالج الإطار المحاسبي ما يلي :

-تحديد معايير محاسبية التي تتقيد بها كافة المصارف؛

-المراجعة للمستقلة التي تتم من قبل المدققين الخارجيين؛

-الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية المدققة؛

المطلب الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية

خلال فترة سبعينيات من القرن الماضي وبسبب انهيار وتعرض المصارف, الى مخاطر مصرفية وازمات مالية، ومع ازدياد للمخاطر الائتمانية مما أدى الى افلاس اكبر المصارف ,وتعرضها لانهيار، فبدأ البحث عن اساليب لمواجهة المخاطر وازمات، وايجاد حلول لعدم ظهورها ونتيجة لكل ما حدث للمصارف ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية, من طرف مجموعة من الدول, في نهاية عام 1974 تحت اشراف بنك التسويات.

أولاً: لجنة بازل

1: نشأة لجنة بازل

لجنة بازل لرقابة المصرفية لجنة استشارية، تأسست عام 1974 وتهدف الى تقرير استقرار وصلاحية القطاع المصرفي والمالي والعالمي، وتجنب حدوث الازمات المالية والمصرفية من خلال العمل على اصدار مجموعة من الوثائق الاستشارية والاتفاقيات، كانت اولها اتفاقية بازل 1عام 1988،حيث حدثت اللجنة اول معيار دولي لكفاية راس المال 8بالمئة بهدف تغطية مخاطر الائتمان.¹

2: تعريف لجنة بازل

تعرف لجنة بازل بأنها لجنة الاشراف والرقابة المصرفين، تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة (G10)وذلك مع نهاية عام 1974،تحت اشراف بنك التسويات الدولية، وقد حدث ذلك بعد ان تفاقمت ازمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، التي منحها البنوك العالمية.²

3: أسباب إنشاء لجنة بازل

هناك عدة أسباب أدت إلى إنشاء لجنة بازل هي:³

¹شيلي وسام، قدي عبد المجيد، اثر اتفاقية بازل3على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة2009/2016،مجلة الإصلاحات اقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 26،المدرسة العليا للتجارة الجزائر 2018 ص02
²عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005 ص80
³حمزة شاكر، دور اصحابا لودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2021، 2022 ص 15

- تفاقم حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- تفاقم ازمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- المنافسة القوية بين المصارف العالمية؛
- التقدم التكنولوجي الكبير في نظم المعلومات والاتصال؛
- التطورات التي عرفها القطاع المصرفي من خلال كبر حجم المصارف.

4: أهداف لجنة بازل

لقد تم إنشاء لجنة بازل لرقابة المصرفية من اجل تحقيق الأهداف التالية:¹

- تحديد المخاطر التي تهدد النظام المالي العالمي الناشئ من خلال تبادل المعلومات في مجال الخدمات المصرفية والأسواق المالية؛
- تعزيز التفاهم المتبادل وتحسين التعاون عبر الحدود؛
- إنشاء وتعزيز المعايير العالمية للتنظيم والإشراف على البنوك عن طريق إصدار المبادئ التوجيهية؛
- مراقبة تنفيذ المعايير الصادرة عن اللجنة في البلدان الأعضاء؛
- تفعيل دور البنوك المركزية والسلطات الرقابية المصرفية في الدول غير الأعضاء من اجل تحفيزها على اعتماد القواعد الصادرة عن اللجنة؛
- تقوية النظام المصرفي العالمي خاصة بعد زيادة المديونية الخارجية للدول؛
- تحديد الاساليب الفنية للرقابة في اعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات؛
- تقوية قاعدة رأس المال سعيا وراء ايجاد نظام مصرفي عالمي مستمر قادر على التكيف مع الاوضاع المستجدة؛

¹شيلق رابح، اثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية، جامعة غرداية، 2019/2020 ص 164

- المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي، خاصة بعد تفاقم ازمة المديونية لدول العالم الثالث، فقد توسعت البنوك وبخاصة الدولية منها خلال السبعينيات كثيرا في تقديم قروضها للدول العالم الثالث.¹

ثانيا: لجنة بازل الأولى

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والتي عرفت باتفاقية بازل 1 وذلك في جويلية 1988، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا وبعد أبحاث وتجارب ثم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال، تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة وقدرت هذه النسبة ب8 بالمئة، وأوصف اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992 ل يتم ذلك تطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990 وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها كوك COOKE والذي اصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال نسبة بازل.²

معيار كوك = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند / عناصر الأصول والالتزامات مرجحة بأوزان مخاطرها اكبر او تساوي 8 بالمئة.

1: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى:

قد جاءت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب من بينها:

1-1 تعميق الاهتمام بنوعية الاصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: تم التركيز على نوعية الاصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها لأصول او الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأهلا يعقل ان يتجاوز معيار رأس المال لدى مصرف من المصارف الحد الأدنى المقرر.³

1-2- التركيز على مخاطر الائتمان: اذا ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية بعدها الاساس في

حساب الحدود الدنيا لرأس المال.¹

¹ طارق حماد عبد العال التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك الدار الجامعية للنشر الاسكندرية مصر 1999 ص 126

² مفتح صالح، رحال فاطمة، مداخلة بعنوان تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013 ص 4

³ دريد كمال اشيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة عمان الاردن، ط 1 2012 ص 310-311

1-3-1- تقسيم دول العالم الى مجموعتين: من حيث تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة الى مجموعتين

على النحو الاتي:²

1-3-1-المجموعة الاولى: هي مجموع الدول ذات المخاطر المتدنية وتضم مجموعتين

1- دول الاعضاء في لجنة بازل مجموعة العشرة.

2- الدول التي عقدت ترتيبات اقرضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، الدنمارك،

فلندا، اسلندا، ايرلندا، نيوزيلندا، النمسا، النرويج، البرتغال، السعودية، تركيا.

وتضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق

النقد الدولي.

1-3-2-المجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، وتشمل كل دول

العالم التي لم تذكر في المجموعة الاولى، وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا.

2: ايجابيات بازل الأولى

عن تطبيق معيار كفاية رأس المال يؤدي الى تحقيق العديد من المزايا من أهمها³:

-دعم واستقرار الاجهزة المالية على مستوى الدولي وإزالة التفاوت، فيما بين قدرات البنوك المنافسة؛

— لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة اسهم، ينتظرون العائد منها، بل اقحم ذلك

المعيار مساهمي البنوك في صميم اعمالها، حيث ان وجوب زيادة رأس المال، بزيادة الاصول الخطرة، مع

الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك؛

— ان تطبيق معيار كفاية رأس المال، يسمح بالحكم على السلامة المالية لأي بنك، وكذلك سهولة

مقارنته مع بنك اخر؛

— التحكم في المخاطر المصرفية، واهمية تغطيتها بالأموال الخاصة، والتسيير الجيد لأصول وخصوم

البنك، يهدف الوصول الى تحسين مردوديته.

¹ اصادق راشد الشمري، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها على الاداء المالي للمصارف التجارية دار البازوري العلمية للنشر عمان الاردن

2013،ص 80

² احمد سليمان خصاونة، المصارف الاسلامية مقررات لجنة بازل لتحديات العولمة استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع، عمان

الاردن 2008 ص 117

³ طارق حماد عبد العال مرجع سابق ص 147

3سليبات بازل الاولى:

على الرغم من المزايا التي يحققها معيار كفاية رأس المال والمذكورة سابقا هناك بعض الثغرات والانتقادات الموجهة اليه واهمها¹

-ان اتفاقية بازل الاولى معاملة مميزة للدول الاعضاء في منظمة والتنمية والتعاون الاقتصادي، وذلك على حساب باقي الدول؛

— لقد أدى تطبيق معيار كفاية رأس المال على البنوك الى إضعاف موقعها تنافسي؛

— صعوبة تطبيق اتفاقية بازل الاولى على دول العالم، لوجود فوارق بين المعايير المحاسبية، خاصة في الدول النامية؛

— لا يعتبر معدل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الاولى مؤشرا جيدا لقياس الحالة المالية للبنك، المخاطر التي يتعرض لها خاصة في ظل ظهور ادوات تمويل حديثة؛

— حدوث العديد من الازمات المصرفية، كأزمة دول جنوب شرق آسيا والمكسيك، الشيء الذي أكد محدودية هذا المعيار في الحد من المخاطر.

ثالثا: لجنة بازل الثانية

شهد النظام المالي العالمي تغيرات كبيرة منذ إصدار اتفاقية بازل الأولى، ازداد تقلب الأسواق المالية وعرف الابتكار المالي تطورا كبيرا، وكانت هناك اضطرابات اقتصادية أسفرت عن أزمات مالية كأزمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997 وأزمة دول أوروبا الشرقية في عام 1998، أصبحت المخاطر التي تواجهها المصارف النشطة دوليا معقدة جدا ونتيجة لذلك أصبح هناك قلق متزايد حول اتفاقية بازل الأولى ومدى قدرة متطلبات رأس المال في تغطية المخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها العمل المصرفي.²

1- ملامح اتفاقية بازل الثانية

¹ابراهيم الكراسنة، اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي ابو ظبي 2006 ص6

²حمزة شاكر، مرجع سابق ص28

لقد حققت بازل 1 بعض اهدافها وذلك بإسهامها في تقوية استقرار النظام المصرفي دوليا , بعد البدء في تطبيقها سنة 1988 كذلك احدثت تقاربا في القوة التنافسية بين البنوك , وزيادة الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك , الا انه وقع فيه بعض العيوب بعد عدة تطورات التي شهدها السوق المالي العالمي , فلم تعد نسبة كفاية راس المال حسب بازل 1 تعكس بدقة الوضع المالي للمصارف , كما انه عملية ترجيح الاصول في تفريق بين عملاء البنك , فهي تتعامل معهم كفئة واحدة رغم الاختلاف والتفاوت بين العملاء فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات , كما انه تتخذ عملية التنوع في المحافظ المالية والمخاطر المرتبطة بالموجودات كلا على حدة , وكل هذه الاسباب ادت الى ظهور اتفاقية بازل الثانية .¹

2- المحاور الأساسية لاتفاقية بازل الثانية:

لقد تضمنت اتفاقية بازل 2 محاور اساسية هي:²

المحور الاول: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

المحور الثاني: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

المحور الثالث: انضباط السوق

2-1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: يغطي هذا المحور مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر

التشغيل مع تطبيق مناهج وأساليب متنوعة لتقدير أدوات المخاطر ولقد ادخلت اتفاقية بازل 2 ثلاث اساليب لقياس مخاطر الائتمان.

2-2- المراجعة الرقابية: الهدف من عملية المراجعة الرقابية ليس فقط ضمان كفاية رأس المال

للبنوك، لمواجهة جميع المخاطر، ولكن ايضا لتشجيع البنوك على تطوير واستخدام افضل أساليب ادارة المخاطر.

¹جليلة عبد الجليل, مرجع سابق, ص 55 56

²ممالك الأخضر، بلعة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات بازل 3، مجلة الحقوق والعلوم انسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 308-309

—2-3 انضباط السوق: ان البنوك في العديد من القطاعات لا بد وان تعاني من ضرورة الاستجابة الى متطلبات الكشف عن المعلومات على نحو الدائم وأحياناً، يرد ذكر عائق اخر يتعلق بالموارد الاضافية التي يحتاج كل من المراقبين والبنوك الى تخصيصها للتأكد من اي معلومات وبيانات المعلن عنها دقيقة.

3- ايجابيات بازل الثانية:

ومن بين ايجابيات بازل الثانية هي:¹

- ابراز اهمية توحيد جهود الدول للتعاون والتنسيق فيما بينها، لتفادي اي سلبيات يمكن ان تنشأ؛
- توفير مداخل متعددة لقياس المخاطر التي من المحتمل ان تتعرض لها البنوك، وبالتالي هناك هامش حرية امام البنك لاختيار المدخل المناسب له في قياس الخطر؛
- زيادة معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي؛
- تقديم تعريف اوسع للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك وخاصة مخاطر التشغيل؛
- تعظيم دور التقييم والرقابة المصرفية؛
- تسليط الضوء على ممارسات الادارة (الحكومة)؛
- تشجيع الإفصاح الملائم للمعلومات، وذلك عبر تعزيز الانضباطية السوقية.

4- سلبيات بازل الثانية:

- وفق للمعايير التي وضعتها الاتفاقية واجهت البنوك عقبات، في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية لبعض تلك المؤسسات.
- فرض ضغوط على البنوك لتدعيم مستويات رأسمالها ومعدلات كفاية راس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل.

¹شليق رابح، مرجع سابق، ص 175

- مواجهة الضغوط من اجل تطور السياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجي من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي الى أسلوب التقييم الائتماني الداخلي.
- انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق لمتطلبات الدولة الصناعية العشر.¹

¹بعلي خيرة، واقع تطبيق مقررات بازل2 و بازل3 في القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية وعلوم تسير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2017، 2018 ص 41

رابعاً: لجنة بازل الثالثة

نتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل 2 من تحقيق استقرار النظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية 2008 عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية وخرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل 3 والتي تعرف على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 2010/09/12 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها ويعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في 2010/10/12 أصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام بنهاية عام 2012 من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و2015. لتأتي بعدة تعديلات وإصلاحات.¹

1- محاور اتفاقية بازل 3:

تكونت اتفاقية لجنة بازل 3 من خمسة محاور أساسية نذكر منها:²

المحور الأول: يتناول هذا المحور تحسين نوعية بنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، فافترضت رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، بمعنى آخر الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، بينما رأس المال التكميلي فيقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع.

المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة، والتي نشأت عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الدين وذلك من خلال الزامية متطلبات رأس المال إضافية للمخاطر.

المحور الثالث: ادخلت لجنة بازل 3 نسبة جديدة تدعى نسبة الرفع المالي، وتوظف لتنسيق تزايد نسبة القروض في النظام المصرفي، وتحسب بقسمة الشريحة الأولى من رأس المال على إجمالي الأصول دون الأخذ بمخاطرها.

$$\text{الرافعة المالية IR} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \leq 3\%$$

¹ أعمار عريس مجدوب بحوصي تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث العدد الأول جامعة

بشار الجزائر 2017 ص 105 106

² زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة العدد 30-31 ماي 2013 ص 455-

المحور الرابع: يتناول هذا المحور الحد من اتباع البنوك لسياسات اقراض أكثر مواكبة للظروف الاقتصادية مما يتطلبه الحال، كأن تمتنع عن التمويل لأنشطة الاقتصادية حالة الركود الاقتصادي، او تزيد منه في مرحلة النمو والازدهار.

المحور الخامس: بينت الأزمة العالمية الأخيرة سنة 2008 مدى اهمية مسألة السيولة للنظام المالي، والأسواق بكاملها، فلجأت لجنة بازل الى بلورة معيار عالمي، يختص بهذه المسألة فاقترحت اعتماد نسبتين الاوّل (LCR) نسبة تغطية السيولة التي تطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية، حتى يتسنى لها تغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، اما الثانية (NSFR) وهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة المدى. وعلاقتها الرياضية كالتالي:

-نسبة تغطية السيولة LCR=الاصول السائلة عالية الجودة ÷صافي التدفقات النقدية متوقعة خلال 30 يوماً

-نسبة صافي التمويل المستقر NSFR: الموارد المستقرة المتاحة لمدة سنة/الحاجة للتمويل المستقر لمدة سنة

2- إضافات بازل 3:

ان بازل 3 ادخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل 2 يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لشمّل أدوات أكثر استقراراً وتنقسم إلى ما يلي:

— الشريحة الأولى لأسهم العادية وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات

— الشريحة الأولى Greavesva éditon altier

— الشريحة الثانية (Tier2)

— قامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال

- قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية 2012 وذلك وفق ما يلي:

¹فلاح كوكش، اثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الاردنية، معهد الدراسات مصرفية 2012 ص 21

-رفع نسبة الأصول الموزعة بالمخاطر RWA بالشريحة الأولى، لأسهم العادية من 2٪ الى 4٪ وهذا سيؤدي الى رفع نسبة الأصول الموزعة بالمخاطر، إلى الشريحة الأولى) الأسهم العادية والإضافية) من 5،4٪ الى 6٪

-إضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2،5٪ وذلك ليصبح، الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال

— رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0٪ إلى 2،5٪

-رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

3 — إضافة معايير جديدة لإدارة مراقبة مخاطر السيولة في البنوك

4 — أضقت بازل 3 معايير جديدة وهو الرافعة المالية.

المطلب الثالث: أنواع وأهداف الرقابة المصرفية

تمثل الرقابة المصرفية درع حماية وأمان، لسير الحسن للجهاز المصرفي، وهي تعمل وتهدف على تنظيم العمل، والتأكد من سلامة المراكز المالية للبنوك. بإتباع عدة أنواع لتجنب المخاطر وعدم حدوثها.

أولاً: أنواع الرقابة المصرفية

هناك عدة أنواع للرقابة المصرفية، ولكن يتفق الباحثون في مضمون هذه الأنواع وتصنف الرقابة المصرفية من حيث الجهة التي تقوم بها إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية.

1: الرقابة الداخلية:

يقصد بالرقابة الداخلية أنواع الرقابة التي تمارسها كل منظمة بنفسها، على أوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال المستويات لتنظيم مختلفة.¹

وتعرف الرقابة الداخلية بأنها: "مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة، المنشأة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات أو الاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية الإحصائية، ولتحقيق الكفاءة الإنتاجية القسوى ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة.¹

1-1-1 أقسام الرقابة الداخلية

ولتحقيق الأهداف كان لابد من تقسيم الرقابة الداخلية الى أقسام وهي²:

1-1-1-1 الرقابة الإدارية: الهدف منها ترقية الأداء الوظيفي وضمان التنفيذ الأمثل لمختلف السياسات

1-1-1-2 الرقابة المحاسبية: حيث من خلالها يتأكد البنك من تطبيق مختلف العمليات المحاسبية وفق ما

تنص عليه التعليمات الصادرة من الجهات الإشرافية.

1-1-1-3 الرقابة على عمليات الضبط الداخلي: هي تلك العمليات الروتينية الهادفة الى الكشف المبكر

عن عمليات الغش والأخطاء.

1-2-1 مبادئ الرقابة الداخلية

وستتطرق فيما يلي إلى مبادئ الرقابة الداخلية³:

1-2-1-1 الإدارية: وتمثل المبادئ الإدارية التي تستند إليها الرقابة المصرفية الداخلية في مبدأ تقييم

العمل ومبدأ المحاسبة وأخيراً مبدأ وضوح الأهداف.

***تقسيم العمل:** ويعتبر هذا المبدأ ضروري لتحديد مراكز الكلفة والمسؤولية، حتى تتم عملية الرقابة

بسهولة.

¹محمد الصيرفي، ادارة المصارف، دار الوفاء دنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2007، ص 288

²بن مصطفى عبد القادر، البنوك الإسلامية ومدى استجابتها للمعايير بازل3، دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، الكويت، الإمارات وأطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة ابو بوبكر بلقايد، تلمسان الجزائر 2017. ص 26، 2018

³بوحجلة زناقي، بن عابد الياس، دور وفعالية الرقابة الاحترازية لتحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي بلحاج شعيب عين تموشنت 2019، 2020 ص 9، 10

*مبدأ محاسبة المسؤولين: ويعد مبدأ محاسبة المسؤولين كنتيجة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل، حيث ان تقسيم العمل في البنك التجاري يوفر امكانية وبسهولة محاسبة المسؤول في كل قسم في البنك عن تقصيره، في عمله وعدم تأديته على احسن وجه.

*مبدأ وضوح الأهداف: بالنسبة لمبدأ وضوح الأهداف الرئيسية وثانوية منها، فهو امر له اهمية بالغة حيث ان مسؤول البنك يسترشد بهذه الاهداف، في أداء مهامه الموكلة اليه، ويسعى جاهدا الى تحقيقها.

1-2-2 مبدأ المحاسبية: ان مبادئ المحاسبة لها علاقة وطيدة بالمبادئ الادارية، فمن اجل تحقيق اهداف البنك لا بد من وجود تكامل، وتضامن بين كل من النظامين المحاسبي والإداري، ومن اهم المبادئ المحاسبة التي تركز عليها الرقابة نجد مبدأ السيولة ومبدأ الضمان والربحية.

*مبدأ السيولة: ويقصد بمبدأ السيولة احتفاظ البنك التجاري بقدر معين من الودائع، في صورة نقدية او شبه نقدية يمكن تحويلها الى نقود، دون حدوث خسائر وذلك بهدف مواجهة مسحوبات العملاء الطارئة والعاجلة من الودائع.

*مبدأ الضمان: ان مبدأ الضمان له ارتباط وثيق ومباشر بمبدأ السيولة على اساس التناسب الطردي، فكلما ازدادت درجة السيولة زادت ثقة المتعاملين مع البنك، ولكن ارتفاع درجة الضمان يفوت على البنك فرصة الاستثمار نتيجة زيادة درجة المخاطر وإمكانيات تحقيق عوائد مرتفعة.

*مبدأ الربحية: يعتمد مبدأ الربحية على درجة التوافق بين مبدأ السيولة والضمان، يتقرر بناءا على هذه الدرجة كما يعتمد على التوازن بين انواع الودائع المختلفة، واذا تعتبر الودائع لأجل او تحت إشعار اكبر كلفة من الودائع تحت الطلب، غير ان هذه الودائع لأجل او (تحت إشعار) تتيح للبنك مجالا اوسع واكبر لاستثمار لأجل طويلة، نسبيا وتحقيق عائدات اكبر من تلك التي تحققها الودائع قصيرة الآجال او تحت الطلب.

تمارس الرقابة الخارجية من طرف جهات رقابية من خارج المصرف وهي اما رقابة، متمثلة في جهاز الرقابة على المصارف التابعة للبنك المركزي او السلطة النقدية، للبلاد المخول لها الحق الرقابي، او الرقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظي الحسابات، قانونين خارجين غير مرتبطين بالإدارة.¹

— رقابة البنك المركزي: يعتبر الجهة الرئيسية والوحيدة المسؤولة، عن ضمان وسلامة واستمرارية النظام المصرفي للدولة، فهو شديد الحرص على ممارسة الرقابة على كل المصارف.²

2-1 اشكال الرقابة الخارجية

حيث يتدخل البنك المركزي عن طريق نوعين من الأساليب الرقابية هما³

2-2-1 الرقابة المكتبية: تشمل الرقابة المكتبية مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم الى السلطات الرقابية من قبل البنوك، ان تحليل هذه البيانات عادة يسهل عملية الرقابة على أداء البنوك وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على اعمال البنك، وهذا النوع من الرقابة يجعل من عملية الرقابة الميدانية عملية فعالة، كذلك مقارنة البنوك ازاء بعضها البعض، تمكن المحلل من معرفة الاتجاه الذي تتجه اليه هذه البنوك، ان فاعلية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الاولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تعدها البنوك.

2-2-2 الرقابة الميدانية: تتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتأكد من أن البنك يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين، والتشريعات السائدة بالإضافة الى التأكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.

ومن خلال هذه الأساليب الرقابية يسعى البنك المركزي الى تحقيق مجموعة من الأهداف:⁴

* ضمان السلامة والأمان للمصارف المالية وتفعيل الدور الأساسي في الإدارة؛

* بناء نظام مالي كفؤ وتنافسي وتحقيق النمو الحقيقي؛

* تحقيق الاستقرار النقدي؛

* صيانة سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني؛

¹ يحيى محمد، تأثير اصلاحات بازل3 على الدور الرقابي لسلطات النقدية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2017، 2018 ص 26، 27

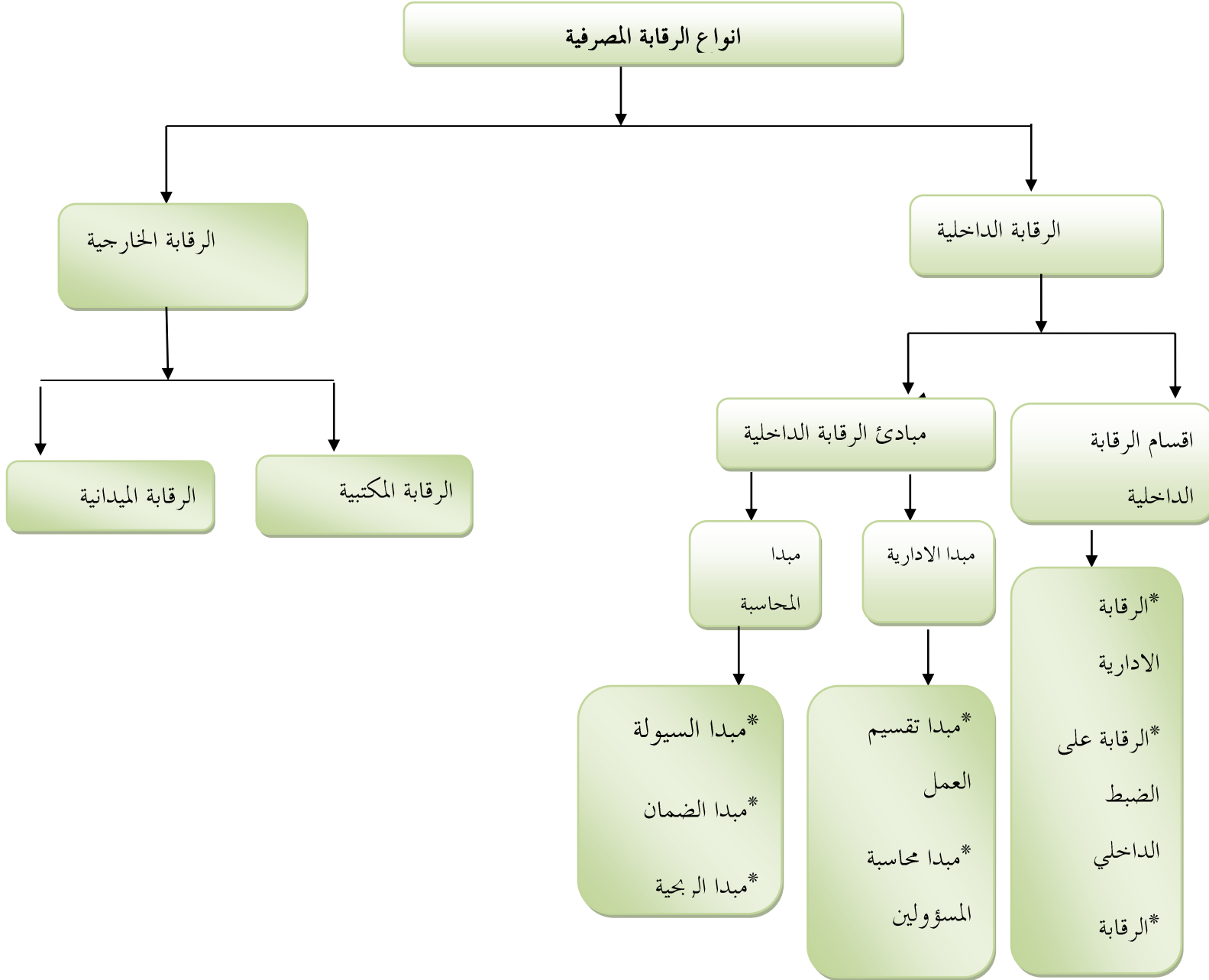
² يحيى محمد، مرجع سابق ص 28

³ بن مصطفى عبد القادر، مرجع سابق، ص 27

⁴ صلاح الدين محمد أمين الامام، صادق الراشد الشمري، مرجع سابق ص 359

*حماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح القروض، والتركيز على مشاريع الدعم الاجتماعي.

الشكل 01 :انواع الرقابة المصرفية



المصدر: من اعداد الطالبتين من المعلومات السابقة

ثانيا : أهداف الرقابة المصرفية

تهدف الرقابة المصرفية بشكل رئيسي الى تنظيم العمل المصرفي من أجل تخفيض الأزمات والمخاطر وكيفية التعامل معها واكتشاف حلول لها.

1— حماية المودعين: ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية، لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة أصول.¹

كما ان الهدف من الرقابة المصرفية عموما يتمثل في إيجاد توازن بين الكتلة النقدية، اي مجموع وسائل الدفع المتاحة من نقد وائتمان من جهة، والإنتاج الوطني من السلع والخدمات من جهة أخرى، وهو توازن حيوي بالنسبة لاقتصاد الوطني لتجنب التضخم وأضراره والذي يؤدي حتما الى تدهور قيمة المحلية وقدرتها الشرائية.²

2— دعم وحماية الجهاز المصرفي ومنع تركيز الملكية بأيدي فئة قليلة من المستثمرين وهذا سيؤدي بالنتيجة الى توفير الضمان والأمان وحماية اموال المودعين وقيام هذه المصارف بلعب دور هام وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.³

3— ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية.⁴

4— الحفاظ على استقرار النظام المالي و المصرفي:أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدف متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية فالنظام المالي يكون مستقرا، اذا تميز بالإمكانات التالية:⁵

*كفاءة توزيع المواد حسب المناطق؛

¹ ماجدة احمد الشبلي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية وتطبيق كلية القانون لتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم ادارية، جامعة اليرموك المملكة الاردنية الهاشمية 22 ديسمبر 2002 ص 24

² سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية لبنوك المركزية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، 2005 ص 70

³ صلاح الدين محمد امين، صادق راشد الشمري، مرجع سابق ص 359

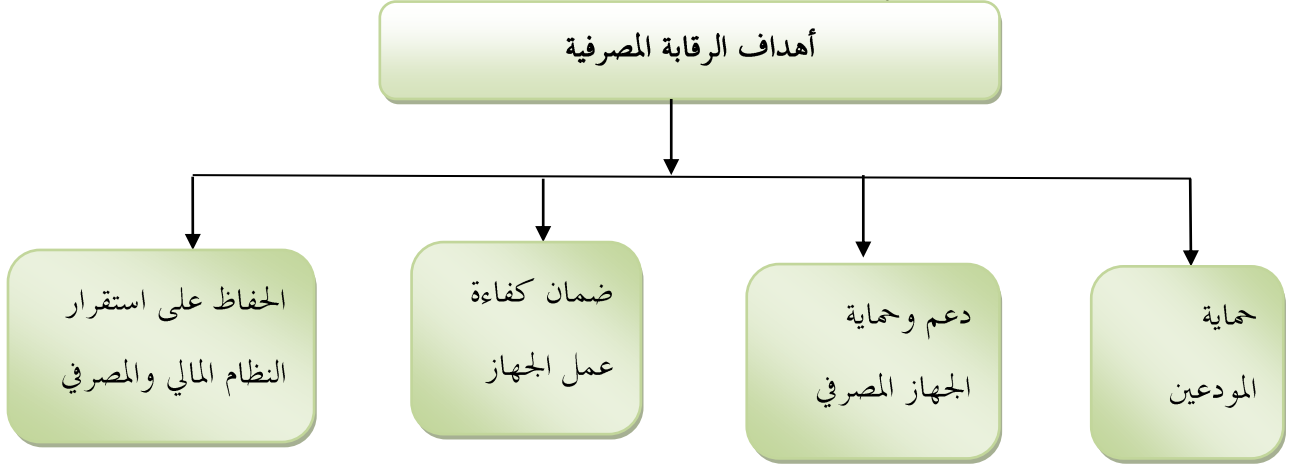
⁴ محمد احمد عبد النبي، مرجع سابق ص 41، 42

⁵ شرفي عمر، دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي مداخل في ملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف الجزائر ايام 20، 21 اكتوبر 2009 ص 74

*تقسيم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدتها؛

*استمرار القدرة على الأداء الوظيفي الأساسية؛

الشكل رقم 02: أهداف الرقابة المصرفية



المصدر: من اعداد الطالبتين وفق المعلومات السابقة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء في البنوك التجارية

تقوم عدة بنوك بتقييم ادائها ونشاطها ومن بين هذه البنوك بنوك التجارية، تسعى الى تقييم ادائها ومراقبته بواسطة مجموعة من النسب، والمؤشرات ومختلف الموارد والوسائل والجهود لحصول على مخرجات وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وأهدافها

تحتل البنوك التجارية مركزا هاما في النظام الاقتصادي والمالي لأي دولة، حيث تقوم بجمع الأموال وادخارها وضخها في شكل استثمارات، تساهم في تطوير القطاع الاقتصادي.

أولا: تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية ببنوك الودائع أو ائتمان وهي عبارة عن مؤسسات ائتمانية ملكيتها عامة أو خاصة، هدفها هو تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال مختلف الأموال التي تحصل عليها من ودائع، بأنواعها قابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير.¹

¹عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجد الاوي، عمان 1999 ص 233

كما تعرف على انهما مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية او انشاء نقود الودائع.¹

ونستنتج ان البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية وإحدى الدعامات والقواعد الأساسية لبناء اقتصاد اي دولة هدفها تحقيق ربح.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

توجد ثلاثة أهداف هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية، تتمثل هذه الأهداف في ما يلي²

1- الربحية: "يعني تحقيق أكبر ربح ممكن للإرضاء المساهمين، وقد حققت إيرادات البنك هذه الأرباح نتيجة لعمليات الإقراض، او الاستثمار التي يقوم بها البنك، مع مختلف زبائنه نظير لخدمات مختلفة إضافة الى الأرباح الرأسمالية. اما بالنسبة لنفقات البنك فتتمثل في نفقات الإدارية وتشغيلية وكذا الفوائد التي يدفعها البنك، والقروض التي يعجز على استردادها ويجب على البنك من تقليل من نفقاته لتحقيق أكبر إيراد ممكن".

2 - السيولة: تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة أي استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى خطر أو إفلاس، وقلّة ثقة العملاء لهذا يجب على البنك عدم تأجيل سداد مستحققاته.

3الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذا لا تزيد نسبته الى صافي الأصول عن 10٪ عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الاداء

ان تقييم الاداء يعتبر من الضمانات الأساسية والأزمة لنمو واستمرار أي بنك خاصة لما يشهده العالم من أزمات وإفلاس العديد من المصارف الكبرى، لان تقييم الاداء في البنوك التجارية يهدف الى قياس كفاءة استخدام الموارد الموجودة.

¹مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان دار الجامعة الجديدة لنشر الاسكندرية 1999 ص 89، 90

²مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق ص 139

اولا: تعريف الأداء

قبل تقديم مفهوم تقييم الاداء نعرف الاداء اولاً:

يعود اصل كلمة الأداء الى الكلمة الانجليزية Performance التي كانت وضعية الحصان في السابق، وبعد ترجمتها اصبحت تعني اتمام العمل أو عقد أو شغل.¹

يمكن تعريفه أيضاً: "استخدام مؤشرات مالية لمعرفة مدى إنجاز الأهداف المخطط لها، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص استثمار جديدة".²

ومن هذه التعريفات نستنتج أن الأداء هو قدرات المنظمة على تحقيق أهدافها ومقارنتها بتلك المخطط لها نتيجة الاستغلال الأمثل لمواردها ونشاطاتها.

ثانياً: تعريف تقييم الأداء

ينظر الكثير من الباحثين الى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة، باعتبارها تركز على الإنجازات المحققة في المنظمة وتمارس من أجل الإجابة على: ماذا تحقق مما يجب ان يتحقق؟ اما لماذا لم يتحقق الذي كان يجب ان يتحقق؟ فالإجابة عليه هي مرحلة أخرى من مراحل الرقابة ولا يدخل في عملية إطار تقييم الأداء اي ان هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء المنظمة اما الرقابة هي دراسة الانحرافات وتحديد أسبابها والقيام بالتدابير الواجب اتخاذها.³

كما يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه: " فحص تحليلي شامل لأهداف وخطط المنظمة وكيفية الاستخدام الأمثل لكل من الموارد البشرية والمادية بهدف تحقيق كفاءة وفعالية عالية باستخدام هاته الموارد ". ويمكن التمييز بين المستويات التالية لتقييم الأداء⁴

¹سهيلة شبوكي كريمة بلمهبول، تقييم الاداء البنوك التجارية باستخدام معيار camelsمقارنة بين البنكالصينيABCوالبنك الامريكي جي مورغانJPM خلال الفترة2014 _ 2017،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاقتصاد ص 03

²محمد محمود الخطيب، الاداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات، الطبعة الاولى، دار الحامد، الاردن 2010 ص 45

³عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الاداءالمالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذجاً لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 2007 ص 20

⁴نبيل حمادي، فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين الاداء والمؤسسات الاقتصادية في اطار التنمية المستدامة، المنقنى الدولي العلمي حول الاداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر يومي، 10-11 نوفمبر 2009 ص 4

1— على مستوى الاقتصاد: متابعة تنفيذ القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل لأهداف محددة

مسبقا.

2— على مستوى المنظمة: الحكم على كفاءة المنظمة بمقارنة فعالية التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان

ينبغي تحقيقه من أهداف.

3— على مستوى الفرد: تبلور عملية تقييم الأداء الفرد في المنظمة في التقدير المنتظم والمستمر لإنجاز

الفرد للعمل.

وهناك من يرى أن تقييم الأداء هو " تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة من أجل تنظيم العمل

للوصول الى الهدف المخطط له فإن تقييم الأداء هو استقرار في مؤشرات ونسب".¹

ويمكن تعريفه ايضا: " العملية التي تقوم بها المنظمة من اجل دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف التي

تكتشف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة للمقارنة بين ادائها الفعلي وادائها المستهدف لتأكد

من سلامة الأداء لضمان بقاءها واستمرارها.²

ثالثا : مراحل عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية

تمر عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بعدة مراحل أساسية منها³:

1— المرحلة الاولى: هي مرحلة جمع البيانات والمعلومات حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر

البيانات والمعلومات والتقارير الأزمة، مثل القيمة المضافة كمية او قيمة الإنتاج؛

2— المرحلة الثانية: هي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات ودراستها، وبيان مدى دقتها وسلامتها

وصلاحياتها لحساب نسب أو مؤشرات الازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري؛

¹عبد المليك مزهودة، الاداء بين الكفاءة والفعالية، ومفهوم التقييم ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد الثالث العدد 10، جامعة بسكرة 2010 ص 23

²عبد السلام ابو قحف، اساسيات التنظيم والادارة، الدار الجامعية الاسكندرية 2002 ص 483

³قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين الرؤوف، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية كاستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 14 العدد 01-2021، ص 34

3- المرحلة الثالثة : هي مرحلة اجراء عملية تقييم باستخدام النسب او المؤشرات بالاعتماد على

البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري؛

4-المرحلة الرابعة: هذه المرحلة هي مرحلة تحليل نتائج تقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي

صاحب أداء البنك التجاري ومن ثم تغيير الأسباب التي أدت الى تلك الانحرافات؛

5- المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية الانحرافات التي حدثت في

الخطة وتزويد الجهات الوصية بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية تقييم الأداء.

رابعا : مجالات تقييم الأداء في البنوك التجارية

يمكن التمييز بين ثلاث مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء والتي يمكن حصرها في ما يلي:¹

1-تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها: في هذا المجال يمكن تقييم النتائج المرتبة عن

التنفيذ للتأكد من التأثيرات الاقتصادية وتطورها، التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف

منها كذلك يتم اكتشاف نقاط الضعف ومواجهتها والحد منها.

2-مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها: بعد تحديد ووضع الخطط من طرف البنك يتوجب عليه متابعتها

من خلال ما تم تحقيقه من أهداف وفقا لمواعيد محددة، وهذا معناه مقارنة نتائج الفعلية بالأهداف المخططة،

وبالتالي مراقبة تنفيذ الأهداف في فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلاف في الوقت المناسب.

3-الرقابة على كافة الأفراد: قيام البنك بالتأكد من مختلف أوجه نشاطاته وتنفيذ أهدافها، على درجة

من الكفاية، حيث تقوم بالرقابة على كفاية الأداء وتقييمه والعمل على تحسينه لماله من اهمية بالغة له فمن المهم

استخدام مجموعة من مقاييس المساهمة الفردية للوقوف على الأداء العام أو الجماعي فنجاح نظام قياس الأداء

يعتمد على اتجاه الإنتاج الأداء.

خامسا : أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية

¹محمد البشير بن عمر، احمد نصير ، تقييم اداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS، حالة البنك الوطني الجزائري في فترة 2014-2015،مجلة

اضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر العدد الثاني سبتمبر، 2017 ص 30

تتمتع عملية تقييم الأداء في المنظمات بصفة عامة وفي البنوك التجارية بصفة خاصة بأهمية بالغة مست كل الجوانب ويمكن ابرازها في الآتي:¹

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية لمنع حدوث تكرارها؛
 - ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل وهل للمنظمة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعاً؛
 - التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل؛
- .يعد تقييم الأداء أساسي لعملية تطوير الإداري حيث تسهر عملية تقييم الأداء في توفير معلومات مهمة عن مستوى أداء العاملين وكذا الكشف عن قدرات وطاقات العاملين؛
- .توفير معلومات لمختلف المستويات الإدارية من أجل تخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق عملية وموضوعية.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية وأهدافها

تشكل عملية تقييم الأداء جزءا كبيرا من عملية الرقابة، من أجل تقييم الأعمال المنجزة ومقارنتها بالخطط التي وضعتها المنظمة حيث نجاح عملية تقييم الأداء يتطلب وجود مؤشرات يسمح لها بالتحكم على أدائها باتخاذ القرارات الصحيحة.

أولاً: مؤشرات تقييم الأداء

1— مؤشرات الربحية: تعد هذه المؤشرات من اهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية بحيث تقوم بقياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد على الأموال أي ان هذه المؤشرات تعتمد على الربح، من أجل استمرار البنوك التجارية وقدرتها على ضمان البقاء والاستمرارية، وتعزيز الثقة بين المتعاملين معها ومختلف زبائنها، ويقوم مؤشر الربحية على عدة أنواع من بينها نسبة هامش الربح ومعدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات، وكذا نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين الى صافي الأرباح²

¹نادية سعودي، مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم اداء البنوك التجارية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017-2018 ص 24-25

²نصر حمود فهد مزنان، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، ط1 دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2009 ص 58-61

2- مؤشرات السيولة: تعني قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها دون تأخير، والمصارف التجارية تعتمد على ودائع الامر الذي يجب ان تكون متهيئة لمقابلة أي مسحوبات مفاجئة لأن انخفاض السيولة يؤدي الى فقدان ثقة الزبائن بالبنك¹

وتقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من متطلبات السحب على الودائع والتقييد بقوانين الخاصة لسيولة ومن بين هذه النسب ما يلي:²

1-2 المعيار النقدي: يقيس هذا المعيار مدى احتفاظ البنك بأمواله في خزائنه يقاس هذا المعيار بالمعادلة

التالية:

المعيار النقدي = نقدية الخزينة + ارصدة لدى البنك + أرصدة مستحقة لدى البنك / ودايع عملاء+ ودايع

البنك

2-2 نسبة الاحتياطي القانوني: تقيس هذه النسب مدى تقييد البنك بمتطلبات الاحتياطي النقدي التي

يفرضها البنك المركزي على البنوك وتحسب كما يلي:

الرصيد لدى البنك / الودائع

2-3 نسبة السيولة القانونية: تتعلق هذه النسبة بمدى تقييد البنك بمتطلبات النقدية التي يفرضها البنك

المركزي على البنوك وتحسب كما يلي:

النقد بالصندوق + رصيد لدى البنك المركزي في بنوك أخرى + أذونات الخزينة + أوراق التجارية

وأوراق مالية ÷ إجمالي الودائع مبالغ مقترضة من البنك المركزي في البنوك الأخرى + شيكات وحوالات مستحقة الدفع.

3- مؤشرات توظيف الأموال: تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنوك التجارية، في

توظيف أموالها في عدة مجالات في إطار سياسة ائتمانية للبنك وكذا استخدام الأموال، و يقيس هذا المؤشر

¹ أسنان زهير، محمد جميل، سوسن احمد سعيد، تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة من 2000 إلى 2004، مجلة تنمية الرافدين، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة موصل 2007 ص 111-114

² نجوى قلمين، تقييم اداء مؤشرات البنوك التجارية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني لاحتياط التوفير تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف مسيلة 2017-2018 ص 42

إنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه البنك نتيجة استثمار أمواله في مجالات مختلفة، ويحتوي مؤشر توظيف الأموال على عدة أنواع منها معدل استثمار الودائع ونسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع ونسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي الموجودات ومعدل توظيف الموارد... الخ¹

4- مؤشر كفاية رأس المال: تعمل البنوك التجارية على ان تكون لها رؤوس اموال كافية لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات، وغيرها من الأصول الثابتة وكذلك ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح وايضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، اذا يرتبط حجم الرأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطرة واهمها المخاطر الائتمانية، ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس مال مدفوع والاحتياطيات والمخصصات والأرباح، ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصفير النسبي مقارنة بالودائع وهذا يؤدي الى ضعف هامش الأمان المودعين، وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال بعدة أنواع منها نسبة حقوق الملكية إجمالي الأصول ونسبة حقوق الملكية إجمالي الودائع وخطر الائتمان.... الخ²

ثانيا: أهداف تقييم الأداء

ان الهدف من عملية تقييم الاداء يمكن في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال متابعة تنفيذها، ضمن خطة مرسومة لفترة معينة من الزمن، ويمكن تلخيص أهداف عملية تقييم الاداء فيمايلي³:

— توضيح سير العمليات الإنتاجية ويتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤسسة؛

— تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط؛

— مقارنة الأداء بالمعايير الداخلية وخارجية؛

— تسليط الضوء على مدى كفاءة في استغلال الموارد مما يحفز على الاستخدام الأمثل لها؛

— والتقليل من الهدر والضياع وترشيد النفقات وتنمية الإيرادات؛

¹نصر حمود، فهد مزنان، مرجع سابق ص 66، 69

²نادية سعودي، مرجع سابق ص 44، 45

³عادل بوعافية، هيكل الصناعة واثره على ادارة المؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2017 ص 95، 96

- اكتشاف الانحرافات في وضع الاهداف المحددة مسبقا وتفسير اسبابها لوضع حلول لها؛
- رفع مستوى أداء العاملين واستثمار قدراتهم بما يساعد على التقدم وتطور المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسة على وضع معدلات أداء معيارية دقيقة؛
- دفع المدراء الى تطوير العلاقات والقدرات الكامنة والتدريب العاملين على مختلف وظائف وانشطة الإدارة؛
- تكون معلومات التي يوفرها تقييم الاداء سببا رئيسيا في إعادة تقييم العمل وتوزيع الأعباء، والمسؤوليات والأدوار؛
- توزيع المكافآت والترقيات على العاملين بصفة عادلة، تجعل العاملين أكثر شعورا بالمسؤولية وذلك لزيادة شعورهم بالعدالة وبأن جميع جهودهم المبذولة تأخذ بالحسبان.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

يمكن إبراز أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع والمتنوعة بين الدراسات المحلية والأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

- دراسة ماجدة احمد شبلي، بعنوان: "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية ومعايير لجنة بازل"، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك، جامعة اليرموك المملكة الأردنية، 22ديسمبر 2002.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تطورات القطاع المالي على مستوى العالم من انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض من تطورات ايجابية، وكذا الأزمات التي شهدتها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، حيث جاءت لجنة بازل التي قامت بإجراء تعديلات لتطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال لتحقيق أهداف منها الأمان والسلامة الجهاز المصرفي، ومن نتائج هذه الدراسة التأكيد على أهمية مقرارات لجنة بازل في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط العمل المصرفي في ضبط أداء البنوك على نحو الذي يضمن سلامتها؛ التأكيد على أهمية معايير لجنة بازل في دفع المخاطر عمليات واليات العمل المصرفي؛ التأكيد على استمرار مراجعة الإجراءات الرقابية على كفاية رأس المال .

- دراسة عقبة رضا ريم غنام، بعنوان: "دور المصرف السورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله"، مجلة الدراسات والبحوث العلمية السورية سلسلة العلوم الاقتصادية العدد 27، العدد الثاني، 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الصناعة المصرفية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لكون القطاع المصرفي مهم في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها المصالح الاقتصادية، من خلال العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على تمويل القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم وتقديم خدمات مصرفية، ومن نتائج هذه الدراسة ضرورة التزام المصارف السورية المركزي بمبادئ بازل لرقابة المصرفية الفعالة بشكل كامل وتطبيق القوانين والتشريعات تمكن مصرف السورية المركزي من ممارسة الرقابة بشكل فعال من ضرورة زيادة عدد المراقبين من اجل القيام بالرقابة على مختلف فروع المصرفية .

- دراسة صلاح دين محمد أمين، الإمام صادق الراشد الشمري، بعنوان: "تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام **crafte** نموذجا" مجلة الادارة والاقتصاد العدد 60، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات النقدية على وضع نظم الرقابة والإشراف المصرفي، بهدف ضمان استقرار وسلامة النظام المصرفي وضمان كفاءته، ومن نتائج هذه الدراسة أن خصوصية العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظم الإشراف بالرقابة المصرفية يعتمد عليها البنك المركزي لتحقيق أهدافه وأغراضه بالمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي؛ تساهم الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي في تحديد وتشخيص المخاطر المصرفية .

- دراسة مفتاح صالح، رحال فاطمة، بعنوان: "تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي" مؤتمر عالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو والعدالة والاستقرار 90-10 سبتمبر 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثيرات لجنة بازل للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية كغيرها من المنظومات المالية تتأثر بكل جديد في مجال السياسات المالية سواء سياسات وقائية أو حمائية أو تحسين الأداء إلى غير ذلك، ومقررات لجنة بازل 3 تساعد البنوك ومن بينها البنوك الإسلامية في تطوير أدائها رغم التحديات التي جاءت بها، هذا المقترح خاصة فيما يتعلق بالسيولة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة تعتبر السيولة اكبر تحدي للبنوك الإسلامية نتيجة المحدودية وسائل هذه السيولة في المعاملات المالية الإسلامية .

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

- دراسة زبير عياش، بعنوان: "اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي"، مجلة العلوم

الإنسانية العدد 30-31، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان اهتمام المجموعات الدولية وعلى رأسها لجنة بازل لرقابة المصرفية بالأزمات المالية العالمية، وعدم استقرار النظام المالي ولذلك أصبحت عملية إقرار معايير موحدة تكون ملزمة في كافة البنوك حيث قامت لجنة بازل بتعديل اتفقيتها الثانية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أزمة الرهن العقاري وذلك بهدف تحسين ملاءة البنوك والارتقاء بأساليب تسيير المخاطر مع ضمان استقرار النظام المالي من خلال إصدار اتفاقية بازل 3، وتعرض اتفاقية جديدة بشكل أساسي من أجل تركيز على شفافية رأس المال وتحسينه وتحسين القدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي.

- دراسة بن شيخ محمد أمين، بعنوان: "دور الرقابة المصرفية في تفعيل أداء البنوك التجارية" مذكرة لنيل

شهادة الماستر تخصص بنوك جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الرقابة المصرفية التي تلعب دورا فعال في تفعيل أداء البنوك التجارية، ومن نتائج هذه الدراسة الرقابة المصرفية الفعالة تتطلب أن يلم المراقبون المصرفيون بكافة الهياكل المؤسسية للمصارف عند تطبيق أساليب الرقابة الحديثة؛ أهمية وجود رقابة داخلية في كل بنك وضرورة تطبيق أساليبها؛ حيث لعبت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفيين دورا بارزا في التطور الذي تحقق في مجال الرقابة الممارسة من طرف اللجنة المصرفية والمنجزة من قبل مفتشية بنك الجزائر صيغت بطريقة تتشابه مع توصيات لجنة بازل والتي تعتمد على الرقابة الميدانية.

- دراسة طرشي محمد، بوفليح نبيل، بعنوان: "الرقابة المصرفية وسبل تطورها وتعزيزها في ظل انتشار

الأزمات المالية حالة الجزائر"، المجلة للتنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2 العدد 2 جوان 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة المصرفية في ظل الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة المالية والتحرير المالي وحرية تحرك رؤوس الأموال، ومن نتائج هذه الدراسة أن من متغيرات العالمية المعاصرة التي شهدتها الصناعة المصرفية من تطورات كمية ونوعية متلاحقة؛ وان أي نظام رقابي وإشرافي جيد يتطلب صياغة جيدة ومكاملة للإطار القانوني المتعلق بالإشراف وحصول المشرفين على المواد الكافية؛ أن تطبيق مقرارات لجنة بازل 2 و3 لم

يتم تطبيقها بشكل كامل على الرغم من سعي البنك الجزائري إصدار العديد من التعليمات التي تساعد زيادة صلابة القطاع المصرفي الجزائري .

- دراسة محمد بن بشير بن عمر احمد نصير، بعنوان: " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels، مجلة إضافات الاقتصادية، العدد الثاني، سبتمبر 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء البنوك باستخدام نموذج camels حيث تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وتقييمها، وذلك باستخدام جملة من المؤشرات والمعايير والطرق النموذجية لتفادي الأزمات المالية وعدم حدوثها في المستقبل، ومن نتائج هذه الدراسة يمكن للبنوك الاعتماد على هذا المعيار حيث يساعد البنوك على التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها ويساهم في رفع كفاءة البنك ويحسن من نقاط الضعف ويعمل على تحسينها ويساعد في الدخول إلى الأسواق المالية .

- دراسة رتيبة عبة، بعنوان: " مساهمة الرقابة المصرفية في تحسين نشاط البنوك التجارية"، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية، والأهمية البالغة التي تكتسبها في تشريعات الدول باعتبارها القاعدة الأساسية للتنظيم، من خلال الأنشطة التي تقوم بها ومختلف أدواتها وأجهزتها من رقابة بأنواعها، كرقابة داخلية ورقابة البنك المركزي تسمح بكشف عن الأخطاء المرتكبة وأعمال الغش، وهو ما يتطلب وجود رقابة مصرفية فعالة من اجل التسيير، ومن نتائج هذه الدراسة تعمل الرقابة المصرفية على اكتشاف الاختلالات والتقليل من المخاطر وتطبيق نظام التقييم ووجوب تكثيف عملية الرقابة على البنوك من طرف الأجهزة المستقلة وإعطائها نوع من الاستقلالية .

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم اجراؤها في مجال الدراسة نجد ان هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات والدراسة الحالية أهمها ما يلي:

- أهمية الرقابة المصرفية الفعالة في البنوك التجارية ؛
- تأثيرات لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهمية معاييرها؛
- ضبط أداء البنوك التجارية بمختلف المؤشرات المالية؛

- إعطاء صورة متكاملة على أداء البنوك ؛

- التزام البنوك التجارية بالمعايير الدولية لتحسين وتفعيل الاداء المالي ؛

ودراستنا الحالية تركز على أهمية الرقابة المصرفية وتطبيقها في البنوك التجارية والالتزام بها وبمختلف المعايير من اجل سلامتها وبقائها وتحسين ادائها وتطويره من خلال دراستنا لاطار النظري للدراسة حيث تطرقنا في المبحث الاول الى تعريف الرقابة المصرفية ولجنة بازل للرقابة المصرفية حيث تعتبر الرقابة المصرفية عملية تهدف الى تنظيم وتحقيق من حسن سير وعمل الجهاز المصرفي وفقا للخطة المسطرة من اجل نظام مصرفي قوي ونتيجة لظهور ازمان مالية عالمية اتفق الباحثون على انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تعتمد على مجموعة من القواعد لتشديد الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وفي المبحث الثاني تحدثنا عن اداء البنوك التجارية فتقييم الاداء هو عبارة عن عملية منظمة ومستمرة لتحقيق اهداف معينة من اجل اكتشاف الانخطاء وانحرافات واتخاذ اجراءات لتصحيحها وتطبيق كل توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية .

من خلال دراستنا لإطار النظري للدراسة حيث تطرقنا في المبحث الأول الى تعريف الرقابة المصرفية ولجنة بازل للرقابة المصرفية حيث تعتبر الرقابة المصرفية عملية تهدف الى تنظيم وتحقيق من حسن سير وعمل الجهاز المصرفي وفقا للخطة المسطرة من اجل نظام مصرفي قوي ونتيجة لظهور ازمات مالية عالمية اتفق الباحثون على انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تعتمد على مجموعة من القواعد لتشديد الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وفي المبحث الثاني تحدثنا عن اداء البنوك التجارية فتنظيم الاداء هو عبارة عن عملية منظمة ومستمرة لتحقيق اهداف معينة من اجل اكتشاف الاخطاء والانحرافات واتخاذ اجراءات لتصحيحها .

الفصل الثاني

دور الرقابة المصرفية
في تفعيل الأداء
البنكي: دراسة حالة بنك
الفلاحة والتنمية الريفية
وكالة البيض

تمهيد

تحتل البنوك التجارية مكانة هامة ضمن فعاليات الاقتصاد الوطني حيث تقوم بتقديم خدمات متنوعة لأصحاب الودائع من اجل المحافظة على اموالهم ودفع فوائد لقاء استعمالها لتضمن هذه البنوك بقاءها وانشاء جو تنافسي عليها القيام بعملية الرقابة وتقييم الأداء بصفة مستمرة. وكذا البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على هذه العملية وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح مدى فعالية الرقابة في تحسين أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبيض.

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: الرقابة المصرفية في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة حالة الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة

البيض

المبحث الأول: الرقابة المصرفية في الجزائر

يعتمد الجهاز المصرفي الجزائري على مدى تطور الرقابة المصرفية وتطبيقها وكذا قدرتها على اعتماد قوانين وتشريعات من اجل سلامة الجهاز المصرفي، والتحكم في المخاطر التي تكون في الصناعة المصرفية الجزائرية وايضا استخدام انظمة رقابية مختلفة خاصة الداخلية في البنوك، وسنتطرق في هذا البحث الى واقع الرقابة المصرفية واهم الأنواع المطبقة في الجزائر.

المطلب الأول: هيئات الرقابة المصرفية في الجزائر

إن وجود الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري يوحي الى تنظيم وحسن العمل داخل البنوك، ذلك يفتح عدة مجالات للمبادرة الخاصة والأجنبية بتطبيق عدة قواعد وهذا بوجود آليات وهيئات للرقابة وسنتناول هذه الهيئات فيما يلي:

أولاً: اللجنة المصرفية La commission bancaire

تم انشاء اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الامر رقم 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1971 يتضمن تنظيم مؤسسات القرض¹. وهو جهاز مكلف بالرقابة على البنوك التجارية ولقد نظم المشرع نشاطها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 191/71 المؤرخ في 1971/07/30 يتعلق بتشكيلة وسير اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية².

حيث كان لها دور استشاري اكثر منه رقابي ولقد تم الغاء هذه اللجنة في بموجب قانون رقم 12/86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض³.

¹ الأمر رقم 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1971 المتعلق بتنظيم مؤسسات القرض.

² المرسوم التنفيذي رقم 191/71 المؤرخ في 1971/07/30 يتعلق بتشكيلة التقنية للمؤسسات المصرفية.

وبصدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 أصبحت موجودة هذه اللجنة مهمتها مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية وتتابع مدى تطبيق القوانين والانظمة الخاضعة لها وتعاقب على كل مخالفة.⁶⁴

1- تشكيلة اللجنة المصرفية

تتكون اللجنة المصرفية من ما يلي⁶⁵:

- محافظ رئيسيا؛
- ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي ؛
- قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يختارهم الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الاعلى للقضاء .

2- سلطات اللجنة المصرفية

تتكون من السلطة الإدارية والسلطة التأديبية:⁶⁶

1-2 السلطة الإدارية: تتمتع اللجنة الرقابية بسلطة التنظيم وتطبيق الرقابة حيث يجب ان تستعمل كل الوثائق التي تراها مفيدة وان تقوم بجمع كل المعلومات والإثباتات، من أجل رقابة كاملة ودقيقة كما تستطيع ان تطلب من كل شخص معني تبليغها بأي معلومة ولا يحتج أمامها بالسر المهني لضمان رقابة مصرفية محكمة. وتتمثل تدخلات السلطة الرقابية من التأكد من قرارات المتخذة في البنوك والمؤسسات المالية، حتى لا تعرضها لمخاطر. بمعنى انها تقوم بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية لقواعد الحيطه والحذر في مجال المخاطر.

³ قانون رقم 12/86 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض.

⁶⁴ قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض.⁶⁴

⁶⁵ جلاله عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، آليات الرقابة المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المعايير الاحترازية لاتفاقيات لجنة بازل، ص 184-185

⁶⁶ جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محمد اولحاج بويرة، 2014/2015، ص 109.

2-2 السلطة التأديبية: للجنة المصرفية سلطاتها التأديبية حسب ما تنص عليه احكام المادة 156 من

قانون النقد والقرض 10/90 ويقع على البنك والمؤسسة المالية احدى العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة بسبب إحدى الحالات الثلاث التالية:

- إذا خالف البنك أو المؤسسة المالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية بممارسة نشاطه سواء ما تعلق منها بقانون النقد والقرض 10/90 أو قانون التجارة في جانبه المتعلق بقانون المؤسسات كما تشمل هذه النقطة على جميع التنظيمات والأوامر التي يصدرها بنك الجزائر؛

- إذا لم يعلن البنك والمؤسسة المالية المقررة من طرف اللجنة المصرفية التي تتعلق بوضعيته المالية؛

- إذا لم يعمل البنك أو المؤسسة المالية بقواعد حسن السلوك المتخذة من طرف اللجنة المصرفية.

1. ثانيا: مركزية المخاطر Le central des risque

تم انشاء مركزية المخاطر في الجزائر بموجب قانون المادة 160 من قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990م والمتعلق بالنقد والقرض وهو نظام مكاف يجمع اسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المقدمة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.⁶⁷ وحسب النظام رقم 01/92 المؤرخ في 22/03/1992 والمتضمن تنظيم الأخطار وعملها فان مهمة هذه مركزية المخاطر التعرف على الأخطار المصرفية وعمليات القرض الايجاري التي تتدخل فيها البنوك والمؤسسات المالية وتجمعها وتبلغها، كما يجب على البنوك التي تمارس نشاطها في كامل التراب الوطني ان تنضم الى مركزية الإخطار التابعة لبنك الجزائر وتحترم قواعد عملها احتراما دقيقا.

لقد جاءت المادة 8 من الامر 04/10 المؤرخ في 26/08/2010 لتعدل وتتمم المادة 98 من الامر رقم 11/03 الخاصة بتنظيم مركزية المخاطر كما يلي:⁶⁸

- ينظم البنك الجزائر ويسير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات غير المدفوعة؛

نص قانون 90-10 الملغى بموجب المادة 160 المؤرخ في 24/04/1990 بتنظيم وتسيير البنك المركزي آنذاك لمصلحة مركزية المخاطر.⁶⁷
الأمر 04/10 من المادة 8 المؤرخ في 26/08/2010⁶⁸

- تعد مركزية المخاطر مصلحة لمركز المخاطر وتكلف بجمع اسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية ؛
- يتعين على البنك والمؤسسة المالية الانخراط في مركزيات المخاطر؛
- يبلغ بنك الجزائر لكل بنك ومؤسسة مالية بطلب منها المعلومات التي يتلقاها من زبائن المؤسسة؛
- لا تستعمل المعلومات المبلغة للبنوك والمؤسسات المالية من قبل مركزيات المخاطر الا في إطار قبول القروض وتسيرها.

ثالثا: مركزية عوارض الدفع La centrale des impayés

انشئت مركزية عوارض الدفع بموجب النظام رقم 02/92 المؤرخ في 1992/03/22 وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام الى هذه المركزية تقديم كل المعلومات الضرورية لها حيث تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل، التي تظهر عند استرجاع القروض او تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع.⁶⁹

تنحصر مهمة مركزية عوارض الدفع في عنصرين هما:⁷⁰

- تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسيرها وتتضمن هذه بطاقية بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن الدفع أو تسديد القروض؛
- التنسيق المحلي وإفادة الوسطاء الماليين وكل الهيئات المعنية القائمة على حوادث عدم التسديد بكل تطوراتها؛
- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن ان ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها الى وسطاء ماليين والى أية سلطة أخرى معينة.

النظام 02/92 المؤرخ في 1992/03/22 الصادر عن بنك الجزائر.⁶⁹

بن شيخ محمد أمين، مرجع سابق، ص. 77.⁷⁰

رابعا: جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد La central des chèques sans

تم انشاءه بموجب النظام رقم 03/92 المؤرخ في 22/03/1992م ليدعم ضبط القواعد العمل بأحد أهم وسائل الدفع وهي الشيك، حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات

1- لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات الى الوسطاء الماليين المعنيين ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد او لعدم وجود أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع.⁷¹

2- خامسا: مركزية الميزانيات La centrale des bilans

3- أنشأت في الجزائر مركزية الميزانيات بموجب المادة الاولى من النظام رقم 07/96 المؤرخ في 03/07/1996م والتي تنص على ان يتم انشاء مركزية الميزانيات لدى بنك الجزائر طبقا لمهامه المتمثلة في مراقبة توزيع القروض، التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية قصد تعميم طرق موحدة في تحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي. كما يجب على كل بنك ومؤسسة مالية غير مصرفية وشركات الاعتماد الايجاري بالانضمام الى مركزية الميزانيات لبنك الجزائر.⁷²

4- المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية في الجزائر

5- تتنوع الرقابة المصرفية في كل بنك ومؤسسة مالية في العمل المصرفي الجزائري فيما يلي:

6- أولا: المراقبة المكتبية (المراقبة على الوثائق)

7- حسب المادة 109 من الامر 11/03 تحدد اللجنة المصرفية قائمة التقديم وصيغة وآجال تبليغ الوثائق والمعلومات التي تراها مفيدة، ويخول لها أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية جميع

النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22/03/1992م المتعلق بإنشاء مركزية عوارض الدفع⁷¹

⁷² بن شيخ محمد أمين، مرجع سابق، ص78.

المعلومات والإيضاحات والإثباتات لممارسة مهمتها، حتى سنة 2001 كانت هناك هيئة تفتيش خارجية مديرية مرتبطة بالمديرية العامة لبنك الجزائر مكلفة بهذا النوع من الرقابة ومع توسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية تم سنة 2002 إقامة هيئة متخصصة لمديرية الرقابة على الوثائق.⁷³

ومهمة هيئة الرقابة على الوثائق:

- التأكد من انتظام نقل المعلومات المالية الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية؛
- التأكد من احترام القواعد والنسب الاحترازية؛
- السهر على احترام نقاط التوجيه التنظيمية للتصريح؛
- تأكيد علاج معلومات الملقاة وتطابقها مع التنظيم الساري المفعول.

ثانيا: الرقابة الميدانية

في إطار الإجراءات التنظيمية وزيادة على الرقابة التي تتم على أساس تصريحات البنوك والمؤسسات المالية المرسله الى بنك الجزائر، فان اللجنة تنظم خرجات ميدانية عن طريق ارسال فرق تفتيش تابعة للمديرية العامة للتفتيش سواء على مقرات البنوك أو أحد فروعها، تتعلق الرقابة الميدانية بتسيير القروض والتجارة الخارجية والتنظيم المحاسبي والمعلوماتي وأيضا تقييم الهيكله المالية. وقد تكون الرقابة الميدانية ظرفية او دورية او تخص فرع معين من النشاط المصرفي وتسمح الرقابة الميدانية في عين المكان التي تقوم بها المصالح المختصة لبنك الجزائر بصفة اعتيادية وهي مهام طويلة المدى من أجل التأكد من مطابقة المعطيات المصرح بها لبنك الجزائر مع المعطيات المحصل عليها والتي تمت مراقبتها في عين المكان.⁷⁴

⁷³الهام رحومني، حبيبة مسعي، دور الرقابة المصرفية في دعم أداء البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص

اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي التبسي، 2020/2019، ص121-122

⁷⁴جلالوي رشيدة، مرجع سابق، ص113

ثالثا: الرقابة الخارجية أو محافظو الحسابات

تمارس هذه الرقابة المسماة بالرقابة القانونية من طرف محافظين للحسابات ومعينين لعهددة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويلزم قانون النقد والقرض 10/90 البنوك والمؤسسات المالية بتعيين على الاقل محافظين اثنين لحسابات كما يطبق أيضا على فروع الهيئات الاجنبية في الجزائر.⁷⁵

ومن واجبات محافظو الحسابات:⁷⁶

- أن يعلموا فوراً محافظ بنك الجزائر بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتها؛
- أن يقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقريرا خاصا ومفصلا عن النشاط الرقابي الذي قاموا به في المؤسسات المعنية في مدة اقصاها 04 اشهر بعد قفل كل سنة مالية؛
- أن يقدموا للجمعية العامة للبنك او المؤسسة المالية تقريرا حول منح المؤسسة اية تسهيلات لاحد الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المشار اليهم في المادة 104 من الامر الرئاسي رقم 11/03 وفيما يخص فروع البنوك والمؤسسات الاجنبية فيقدم هذا تقرير لممثليها في الجزائر؛
- أن يرسلوا المحافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة المعنية.

رابعا: الرقابة الداخلية

هي عملية لضمان تحقيق اهداف معينة من اجل اعداد تقارير موثوق بها بالامتثال لقوانين والرقابة الداخلية، تشمل كل شيء الذي يتحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك وهي تلعب دورا اساسيا، في كشف الاحتيال ومنعه وحماية الموارد. ويشمل نظام الرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية على:⁷⁷

- نظام لرقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛

⁷⁵ المادة 100 من الامر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

⁷⁶ جلاوي رشيدة مرجع سابق ص 113

⁷⁷ بن جبار سماح، بوعزة رحيمونة، الرقابة المصرفية و دورها في تفعيل أداء البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2019/2020، ص 122

- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات؛

- نظام التوثيق والإعلام الآلي؛

- نظام التوثيق والإعلام الداخلي.

المطلب الثالث: واقع الرقابة المصرفية في الجزائر ومدى توافقها مع لجنة بازل العالمية

أولاً: القواعد الرقابية المعتمدة في الجزائر والمتوافقة مع لجنة بازل الاولى

- الحد الأدنى لرأس المال: وفق للمادة 88 من قانون النقد والقرض 03-10 فإنه يجب ان تتوفر لدى البنك رأسمال ادنى محدد من طرف مجلس النقد والقرض وذلك عن طريق تعليمات واوامر التي يصدرها مجلس النقد والقرض، وقد حدد النظام رقم 08-04 الصادر بتاريخ 2008/12/23 عن بنك الجزائر. الحد الادنى لرأس المال كما يلي:⁷⁸

- 10 ملايين دج بالنسبة للبنوك كما هي معرفة في المادة 70 من قانون النقد والقرض؛

- 3 ملايين ونصف المليار بالنسبة لمؤسسات المالية في المادة 71 من قانون النقد والقرض.

2- معدل كفاية رأس المال: في النظام المصرفي الجزائري جاءت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص تطبيق معدل كفاية راس المال بالبنوك، الذي اصدرته لجنة بازل سنة 1988 او ما يعرف بنسبة كوك حيث تحدث التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 1994/10/29 عن بنك الجزائر المعدلات المتعلقة بالقواعد الاحترازية وخاصة معدل كفاية راس المال حيث فرضت هذه التعليمات على البنوك التي تنشط في الاسواق المصرفية الجزائرية الالتزام بنسبة ملاءة المتعارف عليها وهي 8%.⁷⁹

⁷⁸ المادة 88 من قانون النقد والقرض 30-10

التعليمات 94/74 الصادرة في 1994/10/29 عن بنك الجزائر. ⁷⁹

3- التأمين على الودائع لقد تم وضع جهاز تنظيمي وقانوني لضمان الودائع في الجزائر حيث جاء

الامر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 118 حيث تم تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية في ماي 2003 من قبل بنك الجزائر.⁸⁰

ويحدد النظام رقم 04/97 الصادر في 23/12/1997 المتعلق بنظام الودائع البنكية مجموع الاجراءات لجهاز الضمان فحسب المادة 8 على البنوك ان تدفع للصندوق علاوة ضمان سنويا محسوبة على المبلغ الاجمالي للودائع بالعملة الوطنية. وتحدد نسبة علاوة ضمان كل سنة من طرف مجلس النقد والقرض.⁸¹

4-نسبة تغطية المخاطر هي عبارة عن علاقة تربط بين الاموال الخاصة والمخاطر المرجحة. وسميت

أيضا بنسبة كوك او نسبة الملاءة وتفرض المادة 2 من النظام رقم 09/91 الصادر بتاريخ تحديد قواعد الحدر في تسير البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنك بسبب قيامه بعمليات.⁸² وتماشيا مع اتفاقية بازل الاولى الخاصة بكفاية راس المال ونسبة كوك المحددة ب08 بالمئة نصت التعليم رقم 74/94 في المادة 3 على تحديد نسبة تغطية المخاطر ب 08 بالمائة.⁸³

ثانيا: مدى توافق النظام الرقابي الاحترازي في الجزائر مع متطلبات لجنة بازل الثانية والثالثة

بداية سنة 2015 تم اعتماد نظام احترازي جديد يتوافق مع معايير اتفاقية بازل العالمية الثانية حيث تم ادراج اصلاحيات جوهرية سواء ما تعلق بمتطلبات راس المال وجودة الاصول او من حيث توسيع مجال المخاطر خاصة المتعلقة بالعمل المصرفي والتي اصبحت تتكون من مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

1-معدل كفاية رأس المال: التزم النظام المصرفي الجزائري بتطبيق اتفاقية بازل الاولى وخاصة فيما

يتعلق بكفاية راس المال ولم يتم ادخال اي تعديل جديد رغم كل التوصيات للجنة بازل الثانية والثالثة. وبعد

المادة 118 من الامر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض.⁸⁰

النظام رقم 04/97 الصادر ب 23/12/1997 المتعلق بنظام الودائع البنكية.⁸¹

المادة 2 من النظام رقم 09/91 الصادر بتاريخ 14/08/1991 متعلق بقواعد الحدر وتسيير البنوك والمؤسسات المالية⁸²

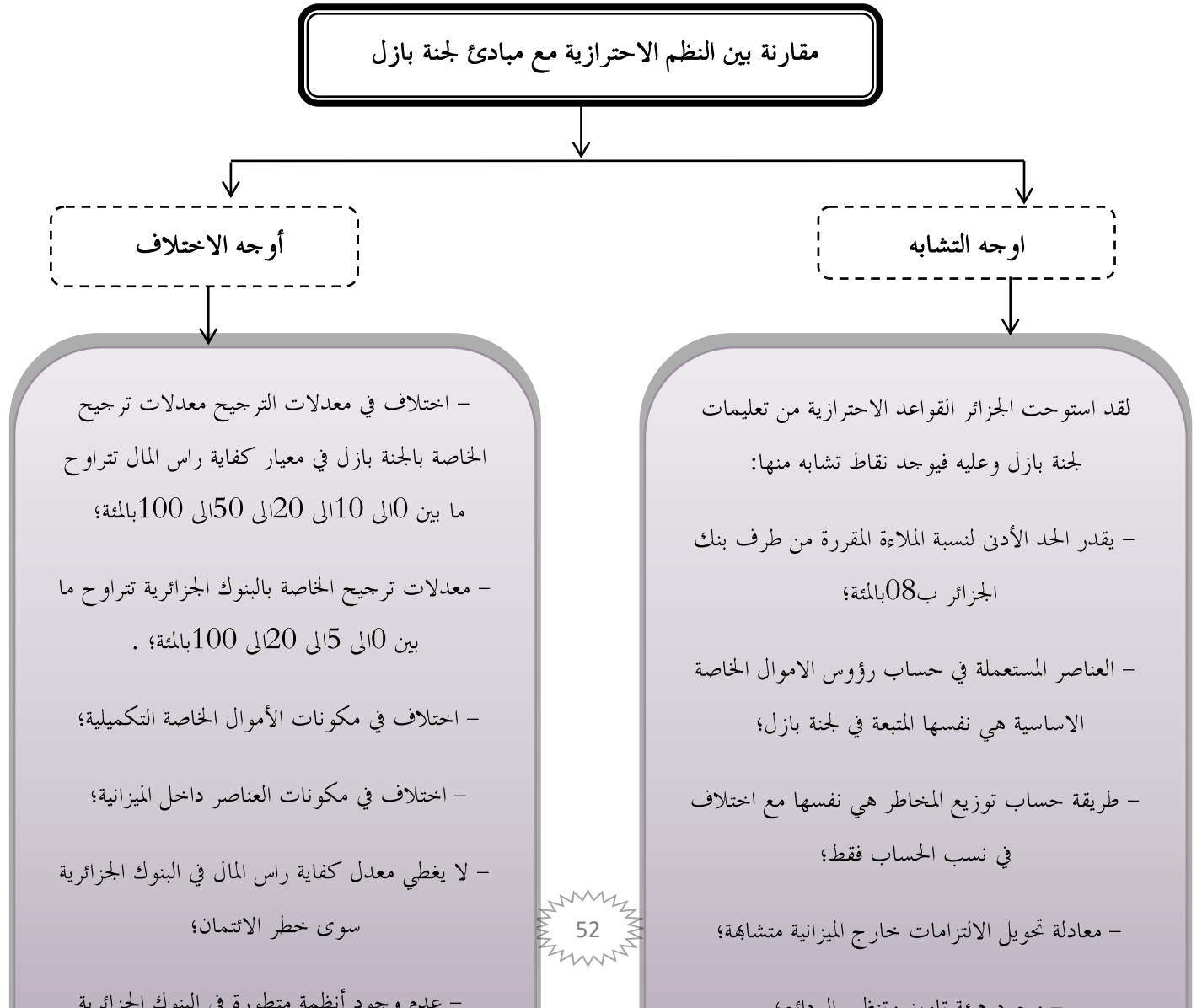
المادة 3 من التعليم 74/94⁸³

اعتماد نظام احترازي تم تعديده معدل كفاية راس المال يضم المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ويتم حساب مخاطر التشغيل ومخاطر السوق المخاطر المرجحة في 12.5.

ثالثا: مقارنة النظم الرقابية الاحترازية في الجزائر مع مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية

سنقوم بوضع مقارنة بالاعتماد على الدراسات السابقة بوضع أوجه التشابه والاختلاف:

الشكل رقم (04): المقارنة بين النظم الاحترازية مع مبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المرجع:

جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محمد اولحاج بويرة، 2015/2014، ص114.

- نظام التوثيق والإعلام الآلي؛

- نظام التوثيق والإعلام الداخلي.

المطلب الثالث: واقع الرقابة المصرفية في الجزائر ومدى توافقها مع لجنة بازل العالمية

أولا: القواعد الرقابية المعتمدة في الجزائر والمتوافقة مع لجنة بازل الاولى

1- الحد الأدنى لرأس المال: وفق للمادة 88 من قانون النقد والقرض 03-10 فإنه يجب ان تتوفر لدى البنك رأسمال ادنى محدد من طرف مجلس النقد والقرض وذلك عن طريق تعليمات واوامر التي يصدرها مجلس النقد والقرض، وقد حدد النظام رقم 08-04 الصادر بتاريخ 2008/12/23 عن بنك الجزائر. الحد الادنى لرأس المال كما يلي:⁸⁴

- 10 ملايين دج بالنسبة للبنوك كما هي معرفة في المادة 70 من قانون النقد والقرض؛

- 3 ملايين ونصف المليار بالنسبة لمؤسسات المالية في المادة 71 من قانون النقد والقرض.

⁸⁴ المادة 88 من قانون النقد والقرض 10-30

2- معدل كفاية رأس المال: في النظام المصرفي الجزائري جاءت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

فيما يخص تطبيق معدل كفاية رأس المال بالبنوك، الذي اصدرته لجنة بازل سنة 1988 او ما يعرف بنسبة كوك حيث تحددت التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29/10/1994 عن بنك الجزائر المعدلات المتعلقة بالقواعد الاحترازية وخاصة معدل كفاية رأس المال حيث فرضت هذه التعليمات على البنوك التي تنشط في الاسواق المصرفية الجزائرية الالتزام بنسبة ملاءة المتعارف عليها وهي 8 %⁸⁵.

3- التأمين على الودائع لقد تم وضع جهاز تنظيمي وقانوني لضمان الودائع في الجزائر حيث جاء

الامر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 118 حيث تم تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية في ماي 2003 من قبل بنك الجزائر.⁸⁶

ويحدد النظام رقم 04/97 الصادر في 23/12/1997 المتعلق بنظام الودائع البنكية مجموع

الاجراءات لجهاز الضمان فحسب المادة 8 على البنوك ان تدفع للصندوق علاوة ضمان سنويا محسوبة على المبلغ الاجمالي للودائع بالعملة الوطنية. وتحدد نسبة علاوة ضمان كل سنة من طرف مجلس النقد والقرض.⁸⁷

4-نسبة تغطية المخاطر هي عبارة عن علاقة تربط بين الاموال الخاصة والمخاطر المرجحة .وسميت

أيضا بنسبة كوك او نسبة الملاءة وتفرض المادة 2 من النظام رقم 09/91 الصادر بتاريخ 14/08/1991 الذي يخص تحديد قواعد الحدر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنك بسبب قيامه بعمليات.⁸⁸ وتمشيا مع اتفاقية بازل الاولى الخاصة بكفاية رأس المال ونسبة كوك المحددة ب08 بالمائة نصت التعليمات رقم 74/94 في المادة 3 على تحديد نسبة تغطية المخاطر ب 08 بالمائة.⁸⁹

ثانيا: مدى توافق النظام الرقابي الاحترازي في الجزائر مع متطلبات لجنة بازل الثانية والثالثة

التعليمات 94/74 الصادرة في 29/10/1994 عن بنك الجزائر. ⁸⁵

المادة 118 من الامر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض. ⁸⁶

النظام رقم 04/97 الصادر ب 23/12/1997 المتعلق بنظام الودائع البنكية. ⁸⁷

المادة 2 من النظام رقم 09/91 الصادر بتاريخ 14/08/1991 متعلق بقواعد الحدر وتسيير البنوك والمؤسسات المالية⁸⁸

المادة 3 من التعليمات 74/94 ⁸⁹

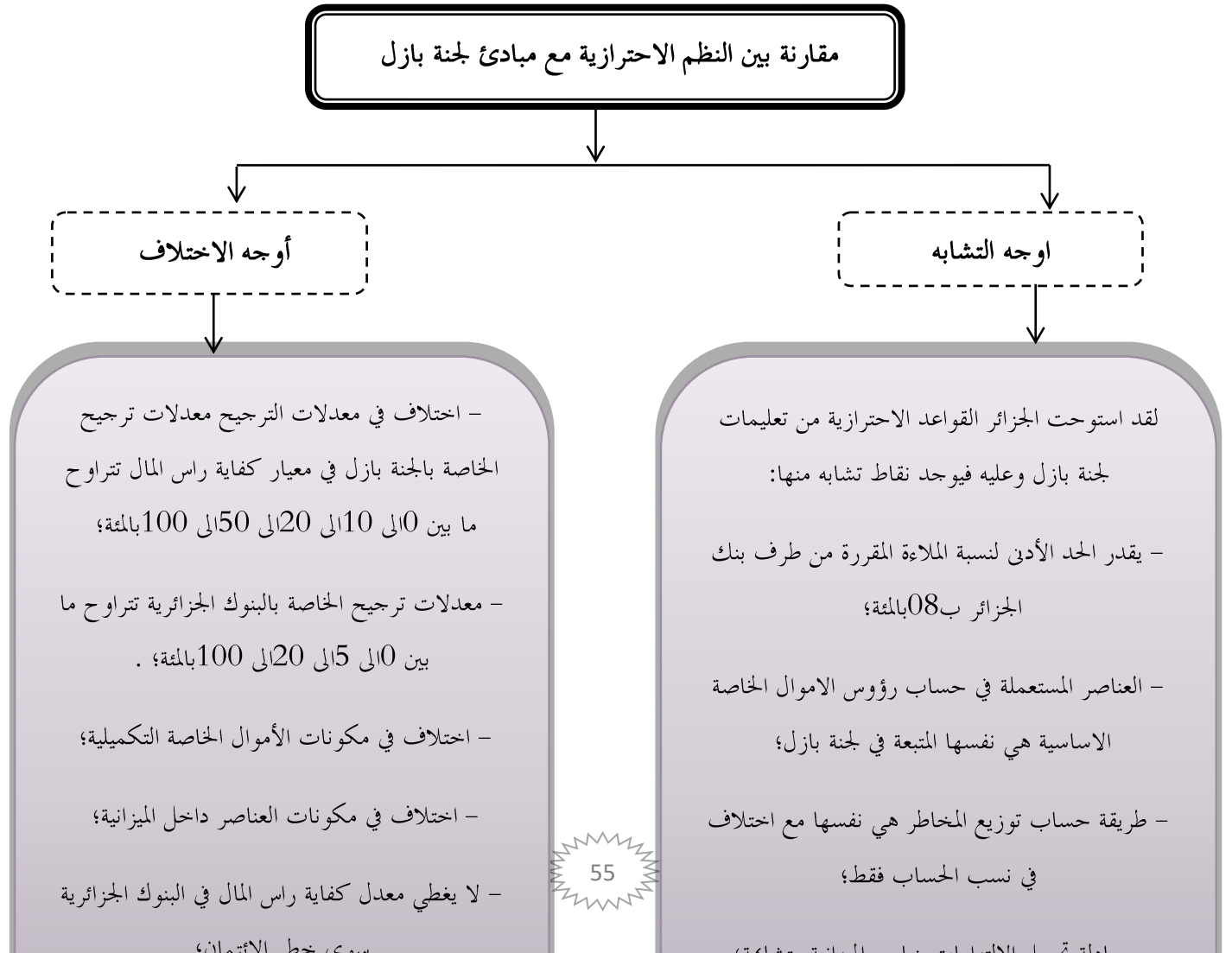
بداية سنة 2015 تم اعتماد نظام احترازي جديد يتوافق مع معايير اتفاقية بازل العالمية الثانية حيث تم ادراج اصلاحيات جوهرية سواء ما تعلق بمتطلبات راس المال وجودة الاصول او من حيث توسيع مجال المخاطر خاصة المتعلقة بالعمل المصرفي والتي اصبحت تتكون من مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

1-معدل كفاية رأس المال: التزم النظام المصرفي الجزائري بتطبيق اتفاقية بازل الاولى وخاصة فيما يتعلق بكفاية راس المال ولم يتم ادخال اي تعديل جديد رغم كل التوصيات للجنة بازل الثانية والثالثة. وبعد اعتماد نظام احترازي تم تعديل معدل كفاية راس المال يضم المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ويتم حساب مخاطر التشغيل ومخاطر السوق المخاطر المرجحة في 12.5.

ثالثا: مقارنة النظم الرقابية الاحترازية في الجزائر مع مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية

سنقوم بوضع مقارنة بالاعتماد على الدراسات السابقة بوضع أوجه التشابه والاختلاف:

الشكل رقم (04): المقارنة بين النظم الاحترازية مع مبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المرجع:

جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محمد اولحاج بويرة، 2015/2014، ص114.

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي الى القطاع العمومي مهمته تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي من بين اهم البنوك الجزائرية اذ يحضى بمكانة هامة في السوق المصرفية وكذا هومن البنوك البارزة على المستوى الداخلي والخارجي يعمل البنك على مواكبة التطورات المصرفية العالمية حيث قد تم تصنيفه في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً: التعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وطنيا

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي الى القطاع العمومي، تم انشاؤه بموجب مرسوم 106/82 المؤرخ في 13/03/1982 براس مال قدره 2.2مليار دينار اما الان فهو يعد شركة مساهمة ذات راس مال 33مليار دينار. مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة وقيمة كل حصة هي مليون دج. بمساهمة صناديق المساهمة التابعة للدولة ورأسمال البنك قابل لتعديل سواء بزيادة مبلغ المساهمة بدخول مساهمين جدد او بنقصانه في حالة تحويل شركة اخرى وقد حدد هذا فعلا في 25/09/1995 في بداية المشوار تكون البنك من

140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري .ونظرا لكثافة الشبكة واهمية تشكيلتها البشرية صنف البنك من طرف قاموس محاسبة البنك في المركز الاول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية، ويحتل كذا المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف فالبنك يخضع لأحكام تشريعية وتنظيمية للنشاط البنكي تتمثل في احكام القانون التجاري وكذا احكام المؤسسات العمومية الاقتصادية ،وقد مر بنك الفلاحة والتنمية بعدة مراحل نذكر منها من 1991 الى 1999 في هذه الفترة تم اصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 14/04/1990 والذي ينص على نهاية تخصص البنوك وبموجبه قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى توسيع افقه الى عدة مجالات من النشاط الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة ،دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي كما شهدت هذه المرحلة تطورات في مجال التكنولوجيا في عمليات البنك بتزويد وكالاته بأجهزة اعلام الي . كما قام بتشغيل كل من بطاقتي التسديد والسحب وكذا وضع عملية الفحص السلبي لإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

من 2000 إلى يومنا هذا هذه الفترة تزامنت مع تطورات اقتصادية في البلاد اكدت ضرورة البنك واهميته في الاقتصاد الوطني . ويمول بنك الفلاحة والتنمية الريفية اكبر نسبة من المشاريع لبرنامج الدعم الفلاحي وكذلك يسعى الى تعميم برامج التكوين لفائدة موظفيه بصفة دورية .

ثانيا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ولائيا

في إطار توسيع نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونظرا لحجم الحاجات والطلبات ذات الطابع الفلاحي وايضا الاستثمار خاصة فيما يتعلق بولاية البيض، جاء قرار تأسيس الوكالة المحلية للاستغلال 730 البيض في تاريخ 1982/05/20. تعتبر الوكالة 730 خلية من الخلايا القاعدية البنكية للمؤسسة الفلاحة والتنمية الريفية وتدخل ضمن الهيكله القاعدية تحت ما يسمى بالوكالات المحلية للاستغلال والتي تعتبر الوسيلة المباشرة مع الزبائن.

وكما قلنا من قبل فان وكالة الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض ذات المؤشر البنكي 730 بتاريخ 1982/05/02 وفتحت أبوابها بحضور إدارات سامية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر وتقع الوكالة 730 بحى رأس العين ولاية البيض تضم موظفون يمارسون مختلف النشاطات البنكية .

وتعتبر وكالة الفلاحة والتنمية الريفية من اهم الوكالات البنكية بولاية البيض التي تحقق موارد مرتفعة ومردودية ذات منسوب ملحوظ.

المطلب الثاني: مهام وأهداف ومبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في مجال المصرفي فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة وتساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء أسنان البيطريون الحرفيون والصناعة التقليدية والتجار والخواص ؛
- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق؛

- فتح حسابات واستقبال الودائع؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
- المشاركة في تجميع الادخار؛
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛
- تحسين الوضعية المالية؛
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب اكثر من ذوي المهن الحرة التجار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي ؛
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عملية الادخار والاستثمار.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض

- نحدد اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض فيما يلي:
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛
- العمل على توسيع شبكته بتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني؛

- توسيع شبكة الإعلام الآلي وكل وسائل التكنولوجيا الحديثة؛

- توسيع نشاطاته فيما يخص التعاملات؛

- تسير صارم للبنك وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها؛

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة.

ثالثا: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض

من اجل القيام بمهامه على اكمل وجه يقوم البنك على مبادئ من بينها:

1- مبدأ الاستغلال: على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه من خلال توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة له ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية بالإضافة إلى الاستقبال الجيد واللائق؛

2- مبدأ القرض والمخاطرة: على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائنه وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها لتوفير عامل الثقة للمودع؛

3- مبدأ السيولة: يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لمواجهة طلبيات السحب في اي وقت؛

4- مبدأ الخزينة: يلزم البنك ترك نسبة معينة من الأموال في خزينة لتغطية حسابات المتعاملين ومعاملاتهم اما الفائض فيرسل إلى البنك المركزي؛

5- مبدأ الأمان: يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية امواله من الضياع والسرقة ونعرف ذلك من خلال عملية التدقيق وعملية الرقابة الصارمة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك ومختلف مصالح وكالة البيض

أولا: مختلف مصالح وكالة البدر بالبيض

8- مصلحة الزبائن

تتم مصلحة الزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض بكل ما يعني مشاكل الزبائن وحاجاتهم في العمليات البنكية وتنقسم هذه المصلحة إلى:

أ- المحفظة البنكية

تعتبر المحفظة البنكية اهم مصالح الوكالة وتعني العمليات التي لا تمس السيولة النقدية النقد الملموس وتشتغل بوثائق رسمية منها الداخلية عمليات تخص زبائن الوكالة ومنها الخارجية عمليات ما بين البنوك ويمكن تحديد عمليات المحفظة البنكية بشكل عام كما يلي:

- القبض: هذه العملية تنطلق أساسا من عمليات تحويل القيم المالية التي يتقدم بها الزبائن بشكل شيكات مسلمة من بنوك مختلفة؛

- عمليات التحويل: التحويل هو انتقال الارصدة المالية من حساب في الوكالة نفسها او من حساب زبون الى حساب زبون اخر او وكالة اخرى من نفس النوع او مختلف انواع البنوك وتتم هذه العملية اعتمادا على وثيقة عملية بنكية تسمى وساطة البنكية، ويتم التحويل بطلب من الزبون بأمر تحويل وهو وثيقة تملأ من طرف الزبون وتمضى وعندها تتحمل الوكالة فائضا أو عجزا في السيولة؛

- الشيك المضمون للدفع: هي عمليات بنكية داخلية تسلم بصدها الوكالة شيكا بنكيا للزبون الذي يسلمه بدوره للجهة الطالبة للشيك المضمون وهذا من اجل اثبات المستفيد الوجود الفعلي للقيمة المالية في الرصيد والذي يمكن وقفه للجهة المستفيدة إلى غاية الاستحقاق.

ب- الصندوق

يعتبر الصندوق رئة اي وكالة بنكية نظرا لخصوصيته المتمثلة اساسا في عمليات البنوك ويعتبر الصندوق اهم عناصر البنك ويعمل بالتنسيق الدائم والمستمر والمباشر مع المحفظة البنكية والشباك وهذا الاخير يتم فيه التسجيل المحاسبي لعمليات السحب والاياداع التي يقوم بها الزبائن في النظام البنكي المعتمد على رموز العمليات البنكية وتتم هذه العمليات كالآتي:

- في حالة السحب يتم اولا التسجيل المحاسبي الالي للعملية ثم يقوم امين الصندوق بالدفع؛

- في حالة الإيداع يحدث العكس حيث يقوم امين الصندوق اولا بحساب المبالغ المالية المراد ايداعها وبعدها يتم التسجيل المحاسبي الآلي للعملية على مستوى الشباك؛ وكذا يقوم الصندوق بعدة عمليات اخرى بالتنسيق مع المصالح الاخرى مثل عمليات أوراق الخزينة وعمليات الصرف.

9- مصلحة القرض

مصلحة جوهريّة في البنك لأي وكالة وتهتم مصلحة القرض في وكالة البيض بدراسة كل انواع الملفات الخاصة بطلبات القروض ومعالجتها حيث تركز على عدة نقاط منها المردودية وتقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من اجل تغطية وتحصيل حالات عدم التسديد والعجز.

10- الخلية القضائية

الخلية القضائية متعلقة النشاط نسبيا حيث تميز طبيعة نشاطها على كونها ادارية اكثر من المحاسبية ويقوم على الخلية القضائية لجنة ادارية متخصصة في الشؤون القضائية والحقوق والتراعات وغيرها من المسائل الخاصة .

تسهر الخلية القضائية على اتمام ما يلي:

- فتح الحسابات البنكية والتأكد من سلامة الوثائق وصحة الملفات المقدمة اداريا التي يمكن ان توقع الزبون والبنك معا في مشاكل مسبقا؛
- السهر على القضايا والتراعات التي تخص البنك؛
- متابعة ملفات الحسابات البنكية التي فيها مشاكل العمل على تطبيق القانون البنكي؛
- القيام بعمليات التحصيل البنكي؛
- التنسيق مع مختلف مصالح الوكالة البنكية .

4- الأمانة

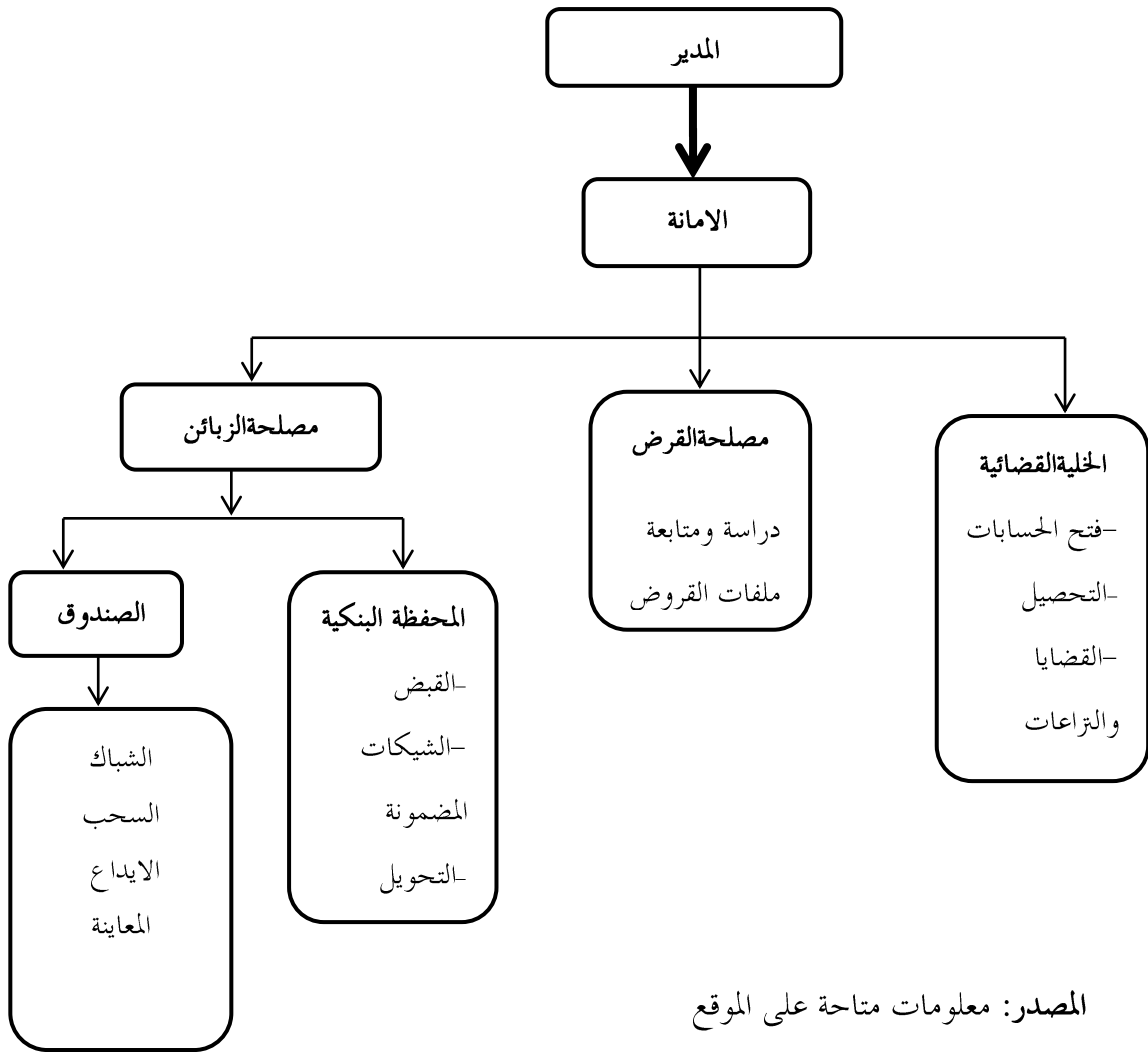
هي من المصالح الهامة على مستوى الوكالة حيث تعتبر همزة وصل بين الادارة والعمال وتنحصر مهام المستخدم في اعلام المدير بمختلف المكالمات الهاتفية، كتابة مختلف الوثائق والمطبوعات التي تكون تحت تصرف الزبائن او مختلف العمليات حتى يقوم بها البنك.

5-المدير

ومن اهم وظائف المدير:

- عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة اما السلطات المحلية؛
- اقتراح كل ما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن واعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في اطار السلطات المخولة له ؛
- تكون له سلطة سواء على مستوى تعبئة المداخيل وتقديم قروض وفي الاخير مهمته هي تنسيق كل نشاطات.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: معلومات متاحة على الموقع

المبحث الثالث: الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء وكالة بدر ولاية البيض

الكثير من البنوك تسعى إلى تطوير رقابتها المصرفية من اجل تحسين قدراتها واستمرار بقائها وان التحكم والرقابة الجيدة لمهام أي بنك يقتزن بوجود نظام رقابة أكثر تطوراً وفعالية، إذ يسمح بالسيطرة على المخاطر والاستعمال الأمثل للموارد فكل بنك يعتمد على عدة أنواع لرقابة المصرفية منها داخلية وخارجية .

المطلب الأول: الرقابة المتبعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض

تعتبر الرقابة عملية مهمة في أي بنك حيث توجد عدة أنواع لرقابة المصرفية وستتطرق في هذا المطلب إلى أنواع الرقابة في وكالة بدر البيض ومختلف المهام التي يقوم بها المراقب في وهذه الوكالة.

أولاً: الرقابة المصرفية المتبعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يوجد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض 3 أنواع من الرقابة المتبعة وتمثل في ما يلي:

- 1- **رقابة يومية:** وهذه الرقابة تتم عن طريق الوثائق وعن بعد وتكون يومية وتعتبر رقابة دائمة تمارس بصفة مستمرة من اجل الاطلاع على مراقبة أنشطة؛
- 2- **رقابة شهرية أو دورية:** تتم عن طريق قوائم مالية في نهاية كل شهر بتعين على المسؤولين، إجراء جرد حول حسابات وكالتهم للحصول على نظرة شاملة حول تطورات نشاط الوكالة من جهة ومن جهة أخرى التسيير الأمثل للوكالة؛
- 3- **رقابة خارجية البنك المركزي:** تتم عن طريق اللجنة البنكية حيث تراقب على الفور في الحين أو الآخر حيث تم في بعض الأحيان مرة في سنة بهدف حصول على تدقيق الحسابات والنتائج المحققة من طرف الوكالة وتكون شاملة لجميع أنشطة الوكالة حيث يضعها تحت تصرف اللجنة المصرفية فهي مسؤولة على الرقابة الميدانية، عن طريق إرسال كشوفات وبيانات منها اليومية والشهرية والسنوية ويعمل البنك المركزي على التأكد من تطابق العمليات مع التنظيم التشريعي والقانوني واكتشاف الأخطاء المتعلقة بالحسابات المحاسبية في الوكالة مع اقتراح تدابير وإجراءات تصحيحية وحماية البنك ضد أخطار والتدليس والغش المحاسبي.

ثانياً: المهام التي يقوم بها المراقب

لكل بنك مراقب يقوم بعدة مهام من اجل مراقبة مصرفية فعالة ومنتظمة من اهم هذه المهام نذكر ما

يلي:

- التحقق من البيانات والسجلات والأرصدة؛
- إعداد مختلف التقارير على مستوى الوكالة؛
- تنفيذ المهام المستقرة والرقابة المحاسبية والرصد على مستوى الوكالة؛
- رقابة العمليات على الشيكات البنكية؛
- أمر مراقبة الحسابات التي تتعلق بالضرائب وعمولة؛
- مراقبة العمليات تعويض عن بعد؛
- رقابة التزام المدير بالوظائف التنظيمية ؛
- مراقبة المراجعات السنوية لجميع الحسابات؛
- إعداد كشوفات وبيانات؛
- إعداد تصريحات مثل تصريح بالقروض الممنوحة والتصريح اليومي بعمليات الصرف والتصريح عن الأخطاء المصرفية المسجلة.

ثالثا: أدوات الرقابة المستخدمة في الوكالة

الوكالة لديها أداتين للرقابة هما الرقابة عن طريق الوثائق والرقابة عن بعد:

1- الرقابة عن طريق الوثائق

تعتبر الرقابة عن طريق الوثائق أو الرقابة المكتبية رقابة بعدية تمارس بصفة دائمة ومنتظمة من طرف وحدة إدارية خاصة بالرقابة وتكون تحت تصرف اللجنة المصرفية وفقا لقانون النقد والقرض حيث يقوم البنك بأداء خدمة يجمع الوثائق ثم يبعثها للمديرية العامة لتقوم بفحصها حيث تلزم أي وكالة بإرسال بيانات عن

وضعها المحاسبي ومختلف المعلومات عن القروض الممنوحة وعن سيولتها وملاءمتها وإذا اكتشفت المديرية أخطاء تقوم بإخبار الوكالة عن هذه الأخطاء عبر الايميل لتصحيح الأخطاء.

2- الرقابة عن بعد

تكون هذه الرقابة عن طريق نظام المعلومات مع تبريرات وتم الرقابة عن طريق نظام المعلومات إلى طريقتين هما:

*الطريقة الأولى: تكون آلية عادية

*الطريقة الثانية: تكون في حالة استثنائية ويجب أن تكون بوجود مبرر ولا تتم إلا بوجوده.

المطلب الثاني: تقييم مجالات الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض

إن العمليات التي تقوم بها الوكالة متعددة ومتنوعة منها ما يتعلق في منح القروض والصراف وكذا التسيير فيجب وجود رقابة مصرفية لهاته العمليات.

أولاً: الرقابة المصرفية على القروض

وتتم الرقابة على القروض فيما يخص توظيف هذه القروض وهل يتم توظيفها في الأمر الذي اقترضت لأجله مثل الإقراض من اجل شراء سيارة فهنا المراقب يطلع على ملفات المقترض، لتأكد من وجود وثائق السيارة المستفاد منها. كما يجب جمع معلومات خاصة على العميل وذلك بالاطلاع على حساباته وسمعته ووضعيته المالية كما يجب أن يكون العميل قد قدم ضمانات على تلك القروض، لضمان عدم وقوع البنك في مخاطر وكذا يوجد رقابة على تسديدات حيث يقوم المراقب بمتابعة استهلاك القروض أي تسديد الأقساط في مواعيدها وبصفة عادية.

مثال: عندما يتقدم المقترض بوثائقه المطلوبة منه لقرض سواء كان عقاري أو استهلاكي تقوم الوكالة بالتأكد من وثائقه إن كانت صحيحة أم لا. لأي نوع من القرض كان سواء تهيئة منزل أو سيارة أو أثاث.....الخ تبعث مسائلة إلى الوكالة العقارية يعني ترفض أو تقبل.

وفي حالة مخالفة المقترض تقوم الوكالة بمتابعة لمانح القرض لتسديد ما هو دين عليه بإرسال له إنذار.

ثانيا: الرقابة على التسيير

مسيرو الوكالة يراقبون ويتأكدون من سير الحسن للعمليات الوكالة وتصحيح الأعمال التي سبق وتحقق منها وكذلك الموارد التي تم الحصول عليها ،يجب استخدامها بطريقة مثلى وبكفاءة وفعالية سواء كانت موارد مالية أو بشرية مما يؤدي إلى تنظيم العمل وتحسين أنشطة الوكالة ،من اجل تحقيق أهدافها وتفعيل الأداء وتفعيله ويجب أن تكون رقابة فعالة وصارمة على التسيير وإذا وقعت مخالفات على التسيير تتدخل اللجنة المصرفية بإصدار عقوبات مناسبة .

ثالثا: الرقابة على الصرف

تتم الرقابة على الصرف في وكالة عن طريق وثائق قانونية من اجل حصول عملية تبادل العملة الوطنية بالعملة الصعبة ومراقبة جميع إجراءات، تبادل من معرفة حجم العملة الصعبة مثل جواز السفر وأيضا أن الحاصل على العملة الصعبة تتوفر فيه شروط أي أن لديه الحق في التبادل مرة واحدة في سنة.

رابعا:مراقبة الأعمال الإدارية

وهي كل الأعمال الإدارية المتعلقة بالوكالة ومنها ما يلي:

1- مراقبة حسابات الوكالة

تأكد من مطابقة حسابات الوكالة وعلى أنها تتماشى مع الحسابات المتحصل عليها من مديرية الحسابات لو وكالة.

2- مراقبة الأجهزة الأمنية في الوكالة:

كل ما يتعلق بالأبواب الحديدية الخارجية والتأكد من وجود صفارة إنذار.

3- مفاتيح المراقبة:

يجب أن يتأكد المراقب من وجود مفاتيح مراقبة تكون على شكل رقمي أو أيجدي لدى المدير أو

نائبه.

4- سجل الاقتراحات:

يجب على المراقب الاطلاع على هذا السجل لمعرفة كل التجاوزات في المعاملات من طرف موظفي الوكالة وكل الشكاوي وأيضا كل الاقتراحات من طرف الموظفين للمساعدة على تطوير الوكالة وخدماتها وإرضاء زبائنها ومختلف المتعاملين معها.

5- تسيير الموارد البشرية:

وتكون الرقابة عليها بالتأكد من وجود الهيكل التنظيمي للوكالة في لوحة إعلانات لكي يعرف كل موظف عمله وتساعد على تنظيم العمل. اطلاع المراقب على سيرة وسلوك المستخدمين اي معرفة المستخدمين الذين يليقون بالوكالة .

المطلب الثالث: تقييم الأداء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض

تعتمد البنوك في التحليل المالي على مختلف القوائم المالية خاصتها التي تعكس صورة البنك، من اجل معرفة الأداء في البنك باستخدام عدة مؤشرات، مختلفة منها مؤشر الربحية ومؤشر السيولة وإضافة إلى ذلك تقييم أداء الموارد البشرية في الوكالة أي تقييم أداء موظفيها.

أولا: تقييم أداء الموارد البشرية في وكالة البيض

تقوم الوكالة بتقييم أداء موظفيها على النحو التالي:

1- عن طريق المحادثة: وهي عبارة عن الحوار يكون مرة واحدة عن طريق اجتماعات بين الرئيس موظفيه بهدف تحفيز على تحسين أداء الوكالة .

2- عن طريق استمارات تقييم: وهي عبارة عن نموذج يحتوي على نوعية العمل وسلوك العامل ساعات العمل وطريقة التعامل مع الزملاء.

3- الترقيات: وتكون بطريقتين ترقية بدرجات والترقية في الأجر وتدخلان في نطاق سياسة التوظيف.

4- التكوين : وهي عبارة على إجراءات تساعد الفرد على اطلاع على خبرتهم والهدف منها اكتساب معلومات ورفع المستوى الفني للموظفين بالوكالة .

5-التدريب: يهدف إلى اكتساب الموظفين إلى خبرات جديدة ومهارات في أداء عملهم على أحسن وجه وتحسين أداء واطلاع على التغيرات التكنولوجية الجديدة .

6-تقديم حوافز: تتمثل في زيادة الأجور وتقديم مكافآت وتأمينات بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية.

ثانيا: تقييم الأداء المالي في الوكالة

1- مؤشر الربحية

تعتبر الربحية عنصر أساسي في أي بنك وهي الغاية التي يسعى الى تحقيقها مما سبق يمكن حساب مؤشرات الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي

الجدول رقم (01): مؤشرات الربحية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2017-2019)

(2019)

2019	2018	2017	مؤشرات الربحية
1.071	0.450	0.345	نسبة هامش الربح %
0.677	0.435	0.455	معدل العائد على إجمالي الموجودات %
1.805	1.712	1.856	معدل العائد على حق الملكية %

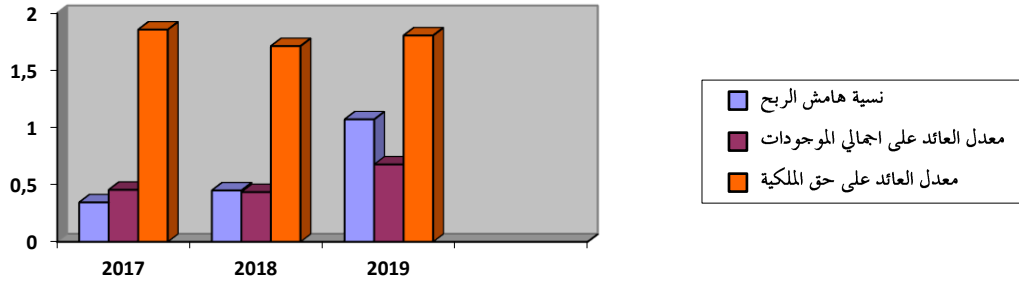
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات البنك

الفصل الثاني.....دراسة تحليلية على مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة (2016-2020)

نستنتج من هذا الجدول أعلاه ارتفاع مؤشرات الربحية خلال السنوات الثلاثة بنسب متفاوتة ويمكن القول أن هذه النتائج يمكن اعتبارها ايجابية وإنها تعطي صورة جيدة على البنك .

الشكل رقم (05):مؤشرات الربحية لو كالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2017-

(2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم

2- مؤشر السيولة

مؤشرات السيولة تقيس مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته زمن اهم مؤشرات السيولة ما يلي:

الجدول رقم (02): مؤشرات السيولة لو كالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2017-

(2019)

مؤشرات السيولة	2019	2018	2017
نسبة التوظيف %	8.632	9.028	9.101
نسبة الرصيد النقدي %	1.656	2.377	1.645

الفصل الثاني.....دراسة تحليلية على مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة (2016-2020)

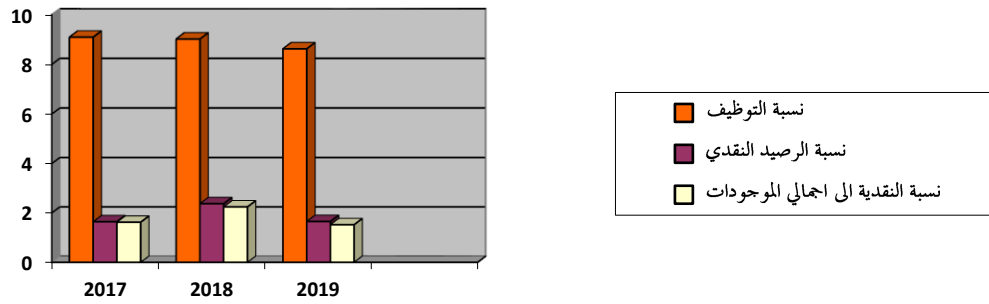
1.525	2.245	1.625	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات %
-------	-------	-------	-------------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات البنك

نستنتج انخفاض نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الموجودات وكذا نسبة الرصيد خلال السنوات الثلاثة فيما يخص نسبة التوظيف فهي تقيس مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المحصلة من الودائع لتلبية حاجيات الزبائن من القروض.

الشكل رقم (06): مؤشرات السيولة لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2017-

2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (02)

3- مؤشر كفاية رأس المال:

تعمل البنوك من اجل أن يكون لها رأس مال كافي لتغطية احتياجاتها.

الجدول رقم (03): مؤشر كفاية رأس المال لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة

(2019-2017)

2019	2018	2017	مؤشرات كفاية رأس المال
4.200	2.458	2.330	نسبة حق الملكية على إجمالي

الفصل الثاني.....دراسة تحليلية على مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة (2016-2020)

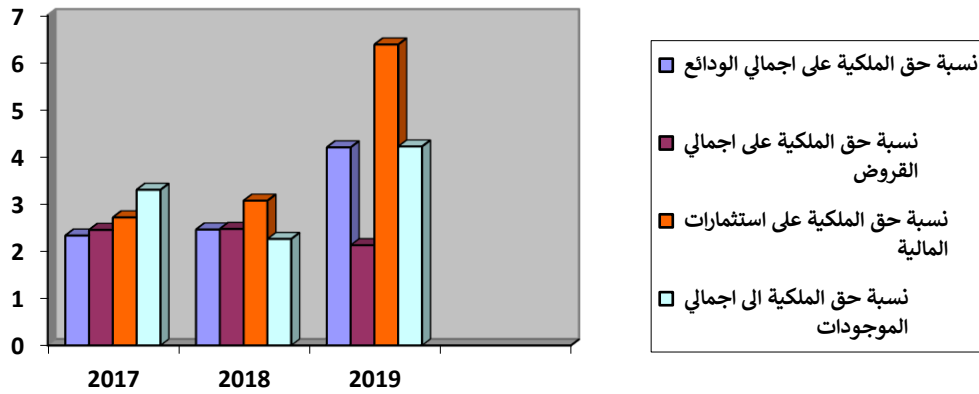
الودائع			
نسبة حق الملكية على إجمالي القروض	2.125	2.470	2.450
نسبة حق الملكية على استثمارات المالية	6.380	3.070	2.715
نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	4.219	2.258	3.300

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات البنك

نستنتج من هذا الجدول ارتفاع نسبة المؤشرات المالية خلال السنوات الثلاثة ويدل هذا الارتفاع إلى توفير حماية أموال المودعين وكذا يدل هذا إلى قدرة البنك على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض.

الشكل رقم (07): مؤشر كفاية رأس المال لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة

(2019-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (03)

-4 مؤشر توظيف الأموال:

الفصل الثاني.....دراسة تحليلية على مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة (2016-2020)

هو عبارة عن قدرة البنك على توظيف أمواله في غدة مجالات منها معدل استثمار ونسبة إجمالي القروض وإجمالي الودائع وكذا الإيرادات وموجودات.

الجدول رقم (04): مؤشر توظيف الأموال لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2019-2017)

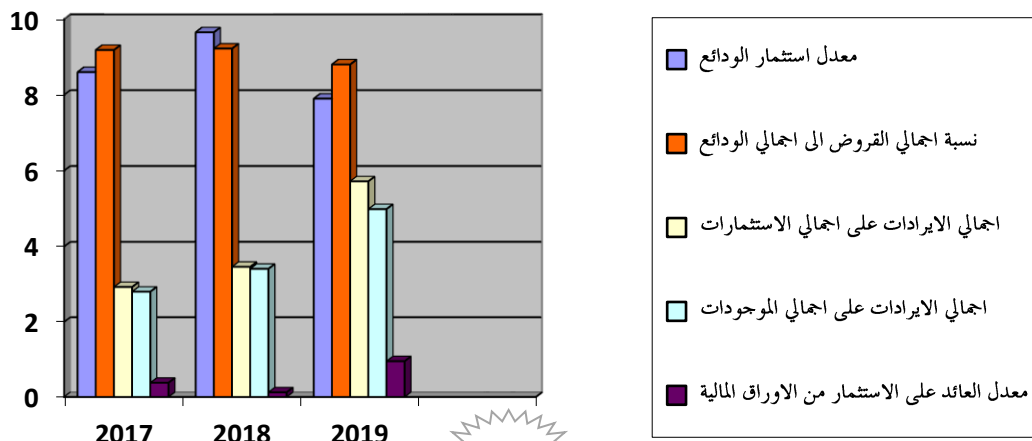
2019	2018	2017	مؤشرات توظيف الأموال
7.900	9.650	8.600	معدل استثمار الودائع
8.802	9.221	9.184	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع
5.720	3.465	2.930	إجمالي الإيرادات على إجمالي الاستثمارات
4.987	3.412	2.805	إجمالي الإيرادات على إجمالي الموجودات
0.954	0.125	0.380	معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات البنك

نستنتج انخفاض معدل الاستثمار في السنوات الثلاثة وأيضا انخفاض نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وهذا راجع إلى انخفاض إجمالي القروض وهذا يدل على انخفاض قدرة البنك على توظيف الأموال.

الشكل رقم (08): مؤشر توظيف الأموال لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة

(2019-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 4

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل الذي خصصناه للجانب التطبيقي من دراستنا موجزا عن واقع الرقابة المصرفية في الجزائر والتي أصبحت محل اهتمام كبير للسلطات الجزائرية، حيث تمارس السلطات النقدية الجزائرية عدة أنواع للرقابة المصرفية تضمن تطبيق معايير لجنة بازل العالمية لرقابة المصرفية وتطبيق أهم مبادئها للحصول على رقابة مصرفية فعالة ووجود نظام رقابي كفي لضمان استقرار وسلامة النظام المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة.

كما تطرقنا إلى دراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض ومختلف أنواع الرقابة المصرفية في الوكالة وأيضا قمنا بقياس مؤشرات الأداء البنكي للوكالة والمتمثلة في مؤشرات الربحية التي شهدت ارتفاع خلال السنوات الثلاثة بنسب متفاوتة ويمكن القول أن هذه النتائج يمكن اعتبارها إيجابية وإنها تعطي صورة جيدة على البنك ومؤشرات السيولة التي دلت على انخفاض نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الموجودات وكذا نسبة الرصيد خلال السنوات الثلاثة فيما يخص نسبة التوظيف فهي تقيس مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المحصلة من الودائع لتلبية حاجيات الزبائن من القروض.

وكذا مؤشر كفاية رأس المال الذي عبر عن ارتفاعه خلال السنوات الثلاثة ويدل هذا الارتفاع إلى توفير حماية أموال المودعين وكذا يدل هذا إلى قدرة البنك على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض ومؤشر توظيف الأموال للوكالة الذي أكد انخفاض قدرة البنك على توظيف الأموال.



تحتل البنوك التجارية مكانة هامة في القطاع المصرفي في أي بلد خلال ما تقوم به من عمليات مصرفية ونظرا لدورها الفعال في تطور أي اقتصاد ودورها الحساس ومدى تعرضها للمخاطر فلا بد من وجود نظام رقابي فعال لمنع حدوث المخاطر ومواجهتها في حين حدوثها ولقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى أهمية الرقابة المصرفية في البنوك التجارية وأهميتها في تقييم أداء البنوك والحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وإنشاء جهاز مصرفي سليم وقوي يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وكذا تنمية القطاع الاقتصادي ومع وجود مخاطر جاءت اتفاقية بازل للحد من المخاطر .

وبما أن دراستنا اختصت على احتضان موضوع الرقابة المصرفية وتقييم الأداء في البنوك من خلال دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض اتضح لنا الدور الهام لعملية الرقابة المصرفية بكل أنواعها سواء داخلية أو خارجية وأيضا أهميتها في الحياة الاقتصادية ككل ودورها الفعال في تنظيم أنشطة البنك لتفعيل الأداء .

من خلال الدراسة التي قمنا بها يتبين لنا أن الرقابة المصرفية لها دور في تفعيل أداء البنوك التجارية وتوصلنا إلى بعض النقاط نذكر منها ما يلي:

- للجنة بازل للرقابة المصرفية دور في تطور مجال الرقابة على البنوك؛
- تعتبر مقررات لجنة بازل لرقابة المصرفية احد أهم المتغيرات المصرفية العالمية الحديثة التي تفرض نفسها بقوة على الساحة المصرفية وتفتح المجال أمام البنوك الجزائرية بالأداء البنكي؛
- البنوك الجزائرية لا تزال بعيدة عن تفعيل أداء بشكل جيد؛
- الرقابة المصرفية الفعالة تتطلب أن يلم المراقبون بكافة الهياكل المؤسسية للمصارف؛
- تقييم أداء البنوك وفقا لمؤشرات ناتجة عن عمليات الفحص الميداني؛
- بعد تقييم الأداء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البيض تظهر قوائم مالية للبنك نمو أرباحه الصافية خلال السنوات الثلاثة.
- أهمية وجود رقابة داخلية في كل بنك وضرورة تطبيقها .

- التزام البنك بقواعد الاحترازية المفروضة من قبل بنك الجزائر .
- ان تقييم الاداء في البنوك التجارية يؤدي الى كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية.
- تقييم الاداء في البنوك التجارية يكون بعد انتهاء الاداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة .
- استمرارية الرقابة وتفعيل الاداء يؤدي الى ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي .

التوصيات

- ضرورة بدل مجهود للحصول على رقابة مصرفية فعالة؛
- ضرورة محاكاة البنوك الأجنبية لكسب الخبرة ورفع القدرة التنافسية؛
- تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من اجل تنمية القدرات؛
- تقوية أنظمة الرقابة الداخلية؛
- وضع أنظمة متطورة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛
- اختيار مؤشرات مالية التي تعبر تعبيرا صحيحا عن الأداء المالي للبنك؛
- تشجيع فكرة الاندماج المصرفي بين البنوك التجارية المحلية.

آفاق الدراسة:

- وفي الأخير نشير إلى أن دراستنا لا تخلو من النقائص إذ بقيت الكثير من النقاط لم نتطرق لها وتستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق وعليه نقترح المواضيع للبحث والدراسة منها:
- مدى تطور الرقابة المصرفية في الجزائر؛
 - دور الرقابة الداخلية في تخفيض نسبة المخاطر في المصارف؛
 - المراقب الداخلي وكيفية أداء مهامه داخل الوكالة؛
 - دور المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء البنكي.



قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. حسينعلي بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك والمبادئ، عمان، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2013
2. عبد المؤمن علي الرقابة المصرفية الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية طبعة 2 الجزائر 1989
3. عبد الله خالد امين التدقيق بالبنوك معهد الدراسات مصرفية عمان الاردن 1998
4. عقيل جاسم عبد الله النقود والمصارف دار المجد الاوي عمان 1999
5. مصطفى رشدي شيحة النقود والمصارف والائتمان دار الجامعة لنشر الاسكندرية 1999
6. طارق حماد عبد العال التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك الدار الجامعة للنشر الاسكندرية مصر 1999
7. عبد السلام ابو قحف اساسيات التنظيم والادارة الدار الجامعة الاسكندرية 2002
8. عبد المطلب عبد الحميد العولمة الاقتصادية بالبنوك الدار الجامعة للنشر الاسكندرية مصر 2005
9. عبد الحميد محمد الشواربي ادارة المخاطر الائتمانية منشأة المصارف للنشر والتوزيع الاسكندرية 2005
10. ابراهيم الكراسنة اطراساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ابو ظبي 2006
11. محمد الصيرفي ادارة المصارف دار الوفاء دنيا الطباعة والنشر الاسكندرية مصر 2007
12. احمد سليمان خصاونة المصارف الاسلامية مقررات لجنة بازل لتحديات العولمة استراتيجية مواجهتها عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع عمان الاردن 2008
13. نصر حمود فهد مزنان اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ط 1 دار صفاء لنشر والتوزيع عمان 2009
14. احمد بلودنين الوجيز في القانون البنكي دار بلقيس الجزائر 2009
15. محمد احمد عبد النبي الرقابة المصرفية زمزم ناشرون وموزعون الطبعة الاولى القاهرة 2010
16. محمد محمود الخطيب الاداء المالي واثرا ه على عوائد اسهم الشركات الطبعة الاولى دار الحامد الاردن 2010
17. دريد كمال اشيب ادارة البنوك المعاصرة دار المسيرة عمان الاردن ط 1 2012
18. فلاح كوكش اثرا اتفاقية بازل 3 على البنوك الاردنية معهد الدراسات مصرفية 2012

19. صادق راشد الشمري استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها على الاداء المالي للمصارف التجارية دار
الباوزي العلمية للنشر عمان الاردن 2013

ب- الأطروحات والمذكرات

1. سليمان ناصر علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم
الاقتصادية قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر
2005/2004.

2. عبد الغاني
دادن، قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة
بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة
الجزائر 3 2007.

3. يجاوي محمد، تأثير اصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة
الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات
عباس سطيف 2017-2018.

4. نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك كالتجارية
الجزائرية،
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير تخصص بنوك مالية ومحاسبة جامعة محمد بوضياف مسيلة 2017-2018.

5. بن مصطفى عبد القادر، البنوك كالأسلامية ومدى استجابتها للمعايير بازل 3 دراسة تطبيقية على دول مجلس
التعاون الخليجي السعودية الكويت الإمارات، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير تخصص مالية دولية جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2017/2018.

6. جلاله عبد الجليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة
لنيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير جامعة احمد دراية ادرار الجزائر 2018/2019.

7. شيلق رابح، اثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية كلية علوم اقتصادية جامعة غرداية 2019/2020.
8. حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الاسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2022/2021.
9. بن الشيخ محمد امين، دور الرقابة المصرفية في تفعيل أداء البنوك التجارية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي في علوم التجارة تخصص بنوك كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف مسيلة 2015/2014.
10. جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاديات مالية وبنوك جامعة محمد اول حاج بويرة 2015/2014.
11. بعلي خيرة واقعتطبيق مقرر اقبال 2 وبازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2018/2017.
12. رتيبة عبة، مساهمة الرقابة المصرفية في تحسين نشاط البنوك التجارية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2019/2018.
13. بوحجلة زناقي بن عابد الياس دور وفعالية الرقابة الاحترازية لتحقيق السلامة المصرفية في ظل التزام مخاطر العمل المصرفي، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي المركز الجامعي بلحاج شعيب عين تموشنت 2020/2019.
14. الهام رحموني حبيبة مسعي، دور الرقابة المصرفية في دعم أداء البنوك التجارية وفق مقرر اللجنة بازل مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة العربي التبسي تبسة 2020/2019.

15. بن جبار سماح بوعزة حمادوش رحمونة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية مذكرة مقدمة لحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت 2020/2019.

16. سهيلة شوكي كريمة بلمهبول تقيماً لأداء البنوك التجارية مقارنة بين البنوك الصينية والبنوك الأمريكية خلال الفترة 2014-2017 مذكرة مكتملة لنيل شهادة ماستر في علم الاقتصاد.

ت- المجالات والدوريات العلمية

1. عقبة رضا ريم غنام، دور المصرف السورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية سورية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد الثاني 2005.

2. سنان زهير محمد جميل سوسن احمد سعيد، تقيماً أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة من 2000 إلى 2004 مجلة تنمية الرافدين كلية الاقتصاد والإدارة جامعة موصل 2007.

3. عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية ومفهوم التقييم، مجلة العلوم الإنسانية المجلد الثالث العدد 10 جامعة بسكرة 2010.

4. صلاح الدين محمد أمين الإمام صادق راشد الشمري، تفعيلاً لنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد العراق السنة الرابعة والثلاثون العدد 60، 2011.

5. زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة العدد 30-31 ماي 2013.

6. طرشي محمد بوفليح نبيل، الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وتعزيزها في ظل انتشار الأزمات المالية، حالة الجزائر مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2 العدد 2 جوان 2017

7. عمار عريس مجدوب بحوصي، تعديلاً لقرار لجنة بازل لتحقيق استقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث العدد الأول جامعة بشار الجزائر 2017.

8. محمد البشير بن عمر احمد نصير، تقييم اداء البنوك باستخدام نموذج **camels** حالة البنك الوطني في فترة 2015/2014، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد الثاني، سبتمبر 2017.
9. بشرى مهدي صالح الطاني ايمان شاكر محمد، متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية واثرها في تطوير نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة مجلة الدراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 40، الفصل الثالث، 2017.
10. شيلي وسام قدي عبد المجيد اثر اتفاقية بازل 3 على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي بالجزائر خلال الفترة 2009/2016، مجلة الإصلاحات اقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 26، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2018.
11. مالك الاخضر بلعة طاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات بازل 3، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية جامعة زيان عاشور بالجلفة.
12. قروش عيسى فضيلي سمية، عز الدين الرؤوف، تقييم اداء المالى للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية: دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2019/2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 14 العدد 01-2021.
13. نور الهدى عبد الكاظم راضي، أساليب الرقابة المصرفية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 52، نوفمبر 2019.

ث- الملتقيات

1. ماجدة احمد الشبلي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية وتطبيق كلية القانون لتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم إدارية جامعة اليرموك المملكة الأردنية الهاشمية 22 ديسمبر 2002.
2. شريفى عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف الجزائر أيام 20-21 أكتوبر 2009.

3. نبيل حمادي فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين الأداء والمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلمي حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر يومي 10-11 نوفمبر 2009.
4. مفتاح صالح رحال فاطمة، تأثير مقرر لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا 9-10 سبتمبر 2013

ج- التقارير والمراسيم والأوامر

1. المادة 100 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض
2. المادة 88 من قانون النقد والقرض 30-102
3. المادة 118 من الامر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض
4. المادة 2 من النظام رقم 09/91 الصادر بتاريخ 14/08/1991 متعلق بقواعد الحذر وتسيير البنوك والمؤسسات المالية
5. المادة 3 من التعليم 74/94
6. الأمر رقم 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1971 المتعلق بتنظيم مؤسسات القرض
7. الأمر 04/10 من المادة 8 المؤرخ في 26/08/2010
8. المرسوم التنفيذي رقم 191/71 المؤرخ في 30/07/1971 المتعلق بتشكيلة التقنية للمؤسسات المصرفية
9. قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض
10. قانون 10/90 الملغى بموجب المادة 160 المؤرخ في 24/04/1990 بتنظيم وتسيير البنك المركزي آنذاك لمصلحة مركزية المخاطر
11. النظام رقم 04/97 الصادر ب 23/12/1997 المتعلق بنظام الودائع البنكية
12. التعليم 94/74 الصادرة في 29/10/1994 عن بنك الجزائر

الملاحق

